جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الأقليات على الأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط –أكراد العراق أنموذجا-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: شريفة عباس

إشراف الدكتورة: د/ جميلة طيب

لجنة المناقشة:

أ/د فلة بن جيلاني.....رئيسا

أ/د جميلة طيب.....مشرفا ومقررا

أ/د جمال تراكة.....عضوا مناقشا

2020/2019

شكر

نحمد الله عز وجل ونثني عليه كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه أن علمنا ما لم نكن نعلم ووهبنا الصبر والتدبير ونشكره عز وجل الذي مكننا من تخطي الصعاب ووفقنا لتقديم هذا العمل المتواضع

لا يسعني وأنا أتقدم بهذا العمل إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الأستاذة الدكتورة طيب جميلة لقبولها الإشراف على مذكرتي وتخصيص جزء من وقتها الكريم لتقديم توجيهاتها القيمة ورأيها السديد

وكذلك أتقدم بشكري للجنة المناقشة لقبولهم تقييم هاته المذكرة

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس قسم العلوم السياسية الأستاذ الدكتور مستاك يحي محمد لمين والذي لم يدخر أي جهد في مساعدته وتوجيهه لي وزملائي

وأتقدم بشكري الخالص إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر أساتذة العلاقات الدولية

وأخيرا أقدم شكري لكل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد

إهداء

إلى أبي الغالي وأمي الكريمة اللذان أوصى بهما الله عز وجل في كتابه العزيز وبعده رسوله صلى الله عليه وسلم، أفنيا حياتهما في تربيتي وتعليمي وبذلا كل مجهود في سبيل نجاحي وتفوقي وعشت في كنفهما بعز وكرامة

إلى إخوتي وأخواتي الذين هم بهجة روحي وشموعي المنيرة وقفوا دائما بجانبي في السراء والضراء

إلى كل العائلة الكريمة عائلة عباس وعائلة تمار

إلى كل أصدقائي الذين قضيت معهم أحلى أوقاتي

وأخيرا إلى كل طالب علم

أهدي هذا العمل المتواضع

شريفة

خطة الدراسة

خـــطة الـــدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي

المبحث الأول: الأقلية دراسة نظرية

المطلب الأول: مفهوم الأقليات

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

المبحث الثاني: الأمن القومي دراسة مفاهيمية

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن القومي

المطلب الثالث: معايير الأمن القومي

المبحث الثالث: الشرق الأوسط دراسة في المفهوم

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأقلية الأكراد في الشرق الأوسط

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: التوزيع الجيوسياسي للأقليات في المنطقة

المبحث الثاني: وضع أقلية الأكراد في الشرق الأوسط

المطلب الأول: أهداف أقلية الأكراد ووسائل تحقيقها

المطلب الثاني: حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأكراد

المبحث الثالث: تأثير أقلية الأكراد على أمن منطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الداخلي

المطلب الثاني: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الإقليمي

المطلب الثالث: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الدولي

الفصل الثالث: دراسة حالة أكراد العراق

المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات

المطلب الأول: الأقليات الموجودة في العراق

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمسألة الأكراد في العراق

المبحث الثاني: طبيعة الأقلية الكردية وتأثيرها على الأمن القومي العراقي

المطلب الأول: طبيعة الأقلية الكردية العراقية

المطلب الثاني: تأثير الأقلية الكردية على الأمن القومي العراقي

المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج القضية الكردية العراقية

المطلب الأول: دور دول الجور في استغلال وتوظيف مسألة أكراد العراق

المطلب الثاني: دور الدول الكبرى في استغلال وتوظيف مسألة أكراد العراق

خـــــاتمة

مقدمة

مقدمة

توجد الأقليات في جل أنحاء العالم متنوعة ومختلفة بأصولها وثقافاتها أو حتى دياناتها، ونادرا ما توجد دولة بمجتمع أحادي الدين أو اللغة، كما أن وجود أقلية دينية أو عرقية أو حتى مذهبية لا يعني بالضرورة التصادم أو قيام معضلة سياسية أو أمنية ذلك لوجود أقليات نشطة سياسيا وأخرى ليست كذلك بل هي مستكينة، وهنالك أقليات تسعى للإبقاء على شخصيتها الذاتية وغيرها أكثر استعدادا لمستوى من الاندماج الاجتماعي والسياسي. وأهم ما نتحدث عنه في مسألة الأقليات هو ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية، واستقرار الدول التي توجد بها بالإضافة إلى كل من الاستقرار الإقليمي والدولي، وتعد هذه الأقليات من العوامل المؤدية إلى النزاعات الداخلية والإقليمية وحتى الدولية وهذا يفسره الباحثين والدارسين أنه راجع لطبيعتها، مطالبها، أهدافها وأساليبها من جهة، ومن جهة أخرى السياسة التي تتعامل بها الدولة معها.

والحقيقة أن مسألة الأقليات في الشرق الأوسط لاقت اهتماما كبيرا لدى العديد من الدارسين والباحثين في الساحة الدولية، ولا سيما المسألة الكردية التي شهدت ولا زالت اختلافات عديدة في إطار تحديد أصل الأكراد وتوزيعهم وذلك لتواجدهم في خمسة دول هي العراق، سوريا، تركيا، إيران والاتحاد السوفييتي سابقا، إضافة إلى أهمية التطورات التي تشهدها علاقات هذه الاقلية مع الدول المعنية التي تتواجد بها.

وخير مثال على ذلك الأقلية الكردية في العراق التي تختلف في توجهاتها وظروفها عن أكراد الدول الاخرى المتمثلة في سوريا، تركيا وإيران، الأمر الذي أدى إلى اكتساب مسألة الأكراد في منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة خاصة في إطار ارتباطها بالأحداث التي عرفتها والتي شهدتها المنطقة مما أثر على الأمن الداخلي للعراق وكذا الأمن الاقليمي وصاحبه تدخلا للدول الكبرى في المنطقة.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهميتها العملية والعلمية:

العملية: تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة لارتباطها بالأمن القومي للدولة في حد ذاتها، من خلال دراسة القضية الكردية في الشرق الاوسط عموما وفي العراق خصوصا وتأثيرها على الأمن القومي بالإضافة إلى موقف دول الجوار والدول الكبرى منها.

العلمية: تلعب الأقليات في مستويات وأصعدة مختلفة في الشرق الأوسط والأقلية الكردية خير دليل على ذلك فنجد أنها أنموذج حي عن المطالبة بالحقوق السياسية والإجتماعية والثقافية من جهة، ومن جهة أخرى تلعب دورا كبيرا في عدم استقرار الدول المتواجدة بها، ذلك أن أعدادها الكبيرة تفوق عدد باقي الأقليات لهذا يكون ولائهم مختلفا تبعا للبلد الذي يعيشون به بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تحتوي عليها المنطقة وعلاقتها بالأمن القومي الداخلي للدولة في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم الإقليمي وحتى الدولي.

أسباب اختيار الدراسة: لقد قمنا باختيار هذه الدراسة وفقا لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

مقدمة

الأسباب الذاتية:

- ✓ ميول شخصي لموضوع الأقليات إذ أنها أصبحت أحد قضايا العصر لما شهدته من اهتمام كبير من الباحثين والدارسين في الساحة الدولية.
- ✓ محاولة إثراء مكتبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بموضوع الأقليات.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ سمة التعقيد والتشعب التي يمتاز بها موضوع الأقليات إذ أنه أحد قضايا العصر الهامة.
- ✓ معرفة التأثير الذي تحدثه القضية الكردية العراقية على منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة والدول التي تتواجد فيها الأكراد بصفة عامة.
- ✓ معرفة انعكاسات الأقلية الكردية في الشرق الأوسط والعراق خصوصا وكيفية تأثير الدول المجاورة والكبرى على هذه القضية.

حدود الدراسة:

بالنسبة للبعد المكاني للدراسة سنركز على منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد دولة العراق أما بالنسبة للبعد الزماني فركزنا على الفترة الممتدة ما بين 2011 و2016.

طرح الإشكالية:

تأثرت الأقليات عموما والاقلية الكردية بوجه خاص في منطقة الشرق الأوسط بالعديد من المتغيرات الإستراتيجية وأثرت في نفس الوقت على الاستقرار الداخلي والإقليمي وحتى الدولي نظرا لكونها قضية تعنى بها أكثر من دولة واقعة في نفس الحيز الجغرافي، ولوجود تقدير موحد لدى الدول المعنية بها يعتبرها مصدرا من مصادر التهديد لأمنها فإن ذلك يوحي بالمشكلة البحثية لموضوع الدراسة على النحو التالي:

كيف تؤثر الأقليات عموما وأكراد العراق خصوصا على استقرار دول منطقة الشرق الأوسط؟

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تضمنت إشكاليتنا عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

1- ماذا نقصد بالمفاهيم التالية: الأقليات، الأمن القومي والشرق الأوسط؟

2- في ماذا تتمثل مطالب أقلية الأكراد وكيف يمكن تحقيقها؟

3- كيف تؤثر أقلية الأكراد على دولة العراق سواء داخليا، إقليميا أو دوليا؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على هذه التساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1- كلما تم تسييس الأقليات كلما زادت حدة التوتر وانعدام الأمن داخل الدول.

2- تؤثر أقلية الأكراد على استقرار الدول ويتعدى هذا التأثير إلى المستوى الإقليمي والدولي، من خلال إثارة التوترات والنزاعات بين الدول.

3- كلما كانت الاستجابة سلبية لمطالب أقلية أكراد العراق المتمثلة في الحكم الذاتية والانفصال عن الدولة الأم كلما زاد تمسكهم بها.

المناهج المتبعة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج التالية وهي:

- ✓ المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل وضع أقلية الأكراد في منطقة الشرق الأوسط ودولة العراق خصوصا، وكيف أثرت وتأثرت بالواقع الداخلي للدولة ومنه الإقليمي فالدولي.
- ✓ المنهج التاريخي وذلك من خلال تقديم تصور للظروف المحيطة بالدراسة بالرجوع إلى نشأة الأقليات بداية ثم المسيرة التاريخية لأقلية الأكراد عامة وأقلية أكراد العراق خصوصا.
- ✓ منهج دراسة الحالة وذلك من خلال إسقاط هذا المنهج العلمي على نموذج دراسة حالة الأكراد في العراق بما يخدم طبيعة الموضوع.

الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة): هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الأقليات وتأثيرها على الأمن القومي في الشرق الأوسط وتناولته من عدة زوايا مختلفة، وهذه الدراسات تمثلت في:

1- دراسة خيرة ويفي المعنونة بـ: "تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي" سنة 2005 حيث ركزت الباحثة على العلاقة بين الأقليات والاستقرار الداخلي والإقليمي فالدولي، بالإضافة إلى دور الأطراف الخارجية في تطور الأقلية الكردية وكذلك مراحل تطور هاته المسألة بالدول المعنية بها.

2- دراسة فايز عبد الله العساف بعنوان: " الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية" سنة 2010 وقد ركز الباحث على العراق من عدة فترات زمنية مختلفة والأقليات الموجودة في العراق ثم ركز على الأقلية الكردية وبواعث عدم استقرار العراق الداخلية منها والخارجية، وأخير قام بدراسة الحراك الكردي الثوري ودوره في استقرار العراق عبر فترات زمنية مختلفة.

3- دراسة حليمة بوزناد ودلال أحسن تحت عنوان: "تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط –أكراد سوريا أنموذجا-" سنة 2015 حيث قامت الباحثتان بتحديد مفهومي الأقليات والأمن الإقليمي ومن ثم قامت بدراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط وتوزيع الأقليات في المنطقة مع تحديد مطالبها ووسائل تحقيقها وكيفية تعامل الأنظمة السياسية معها مع معرفة تأثيرها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

التأثير: هو مهارة منظمة بغية الوصول إلى تغيير سلبا أو إيجابا أي أنه عبارة عن توجيه نشاطات المنظمة أو الأفراد عبر استخدام القيادة، التنظيم، الإشراف والتواصل كما أنه نتيجة تفاعل اجتماعي بين عاملين وهما المؤثر والمتأثر بحيث يخلق لدى المتأثر عليه رد فعل معين.[1]

الهيمنة: هي سيطرة الدول الكبرى على الصغرى وتوجيه قرارتها السياسية والاقتصادية في اتجاه مصالحها الشخصية وتكون أداة الضغط عليها ارتباط مصالحها أو قياداتها بها أو تهديدها لها.[2]

الكرد: هم شعب من أصل آري هندو-أوروبي يسكن في منطقة كردستان الحالية منذ فجر التاريخ، وتكون عبر هجرات مختلفة وتفاعلات أصول متعددة من شعوب صغيرة سبقته في الهجرة إلى هذا الوطن، وينقسم الكرد إلى ثلاث مجموعات هي (كرمانج، كوران ولور) ويتوزع بين خمس دول تركيا، العراق، سوريا، إيران وأرمينيا. [3]

الحكم الذاتي: هو حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية ودون الخضوع لتوجهات أي دولة خارجية وهو الخطوة الأولى نحو الاستقلال الكامل وهذا ما أثبتته التجارب السياسية المعاصرة، كما أنه صلاحية لكل دولة أو إقليم في الدول الاتحادية بحكم ذاتي عبر حكومة ومجلس وقوانين لا تخضع لرقابة الحكومة الاتحادية.[4]

صعوبات الدراسة: اعترضتنا عدة صعوبات تمثلت في:

- ✓ تعقيد الموضوع وتشعبه لاحتوائه على عدة متغيرات يصلح كل منها أن يكون بحثا قائما بذاته.
- ✓ طبيعة المراجع وطريقة استغلالها فعلى الرغم من توفر العديد من الكتابات حول هذا الموضوع إلا أنه يغلب عليها طابع التضارب والاختلاف وأحيانا تكون ناقصة المعلومات.

تقسيم الدراسة: ارتأينا تقسيم دراستنا إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة،

- ✓ الفصل الأول خصصناه لدراسة نظرية ومفاهيمية بحيث تطرقنا إلى دراسة مفهوم وتطور الأقليات وكذلك تصنيفاتها ثم النظريات التي قامت بدراستها، وبعدها قمنا بدراسة مفهوم الأمن القومي وتطرقنا لأبعاده ومستوياته ومن ثم معاييره، وأخيرا قمنا بتحديد مفهوم الشرق الأوسط والجذور التاريخية للمنطقة.

---

[1]-ديما الشاعر، التأثير بالآخرين والعلاقات العامة، (بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات العامة)، الأكاديمية السورية الدولية: الجمعية الدولية للعلاقات العامة، 2009، ص ص 8،9.

[2]-أنطوان نعمه وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، بيروت: دار المشرق، 2001، ص1501.

[3]-خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، (شهادة ماجيستر)، جامعة منتوري قسنطينة: قسم العلوم السياسية، 2005، ص36.

[4]-عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1990، ص ص 562،563.

✓ الفصل الثاني خصصناه إلى دراسة تحليلية لأقلية الأكراد في الشرق الأوسط من خلال التطرق إلى الأهمية الاستراتيجية للأقليات في الشرق الأوسط والتوزيع الجيوسياسي للأقليات في المنطقة، ومن تطرقنا إلى أهداف أقلية الأكراد ووسائل تحقيقها وحدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالبهم ومن ثم تأثيرهم على أمن واستقرار المنطقة داخليا ومن ثم إقليميا فدوليا.

✓ الفصل الثالث وخصصناه إلى دراسة حالة الأكراد في العراق ومن خلاله تطرقنا إلى الأقليات الموجودة في العراق وكذلك التطور التاريخي لأقلية الأكراد، ومن ثم طبيعة الأقلية الكردية جغرافيا واقتصاديا وتأثيرها على الأمن القومي العراقي اجتماعيا وسياسيا، وبعدها دور دول الجول والدول الكبرى وتأثيرهم على الأقلية الكردية في العراق.

وأخيرا خاتمة هي حوصلة للموضوع.

الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي

تمهيد

دراسة أي ظاهرة في العلوم السياسية تتطلب فهما عميقا لمختلف متغيراتها انطلاقا من البدء بدراسة المتغير الأول الذي هو أهم مصطلح وصولا للمتغير الأخير.

وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مسألة الأقليات والتي هي من أهم المسائل المطروحة على الساحة الدولية في الوقت الحالي لما تثيره من إشكاليات ونقاشات من الجانبين النظري والتطبيقي وذلك لصعوبة تحديد مفهومها وتطورها إضافة لتصنيفها والنظريات التي قامت بدراستها.

وكذلك الأمن القومي الذي يعد أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية ذلك لصعوبة وضع مفهوم مناسب له وكذلك تحديد أبعاده ومستوياته والمعايير التي يحتويها.

وأخيرا الشرق الأوسط الذي يكتسي أهمية كبيرة في أجندة الدول العظمى وقمنا بإعطاء عدة مفاهيم له بالإضافة للتطرق للجذور التاريخية للمنطقة.

الأهداف المتوقع تحقيقها من هذا الفصل هي دراسة كل متغير من أجل الوصول لمفاهيم صحيحة وذلك من خلال التركيز على المباحث التالية:

المبحث الأول: الأقليات دراسة نظرية.

المبحث الثاني: الأمن القومي دراسة مفاهيمية.

المبحث الثالث: الشرق الأوسط دراسة في المفاهيم.

المبحث الأول: الأقليات دراسة نظرية

تعد مسألة الأقليات دراسة صعبة ومعقدة لاقت جدالا واسعا واهتمام العديد من الباحثين والدرسين في مجالات مختلفة منها علم السياسة، علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، القانون.... وغيرها من المجالات المختلفة؛ وتحديد مفهومها وتطورها خطوة جد مهمة في الدراسة إضافة الى تصنيفاتها المختلفة والنظريات التي قامت بتفسيرها.

المطلب الأول: مفهوم الأقليات

أولا: تعريف الأقليات

تعرف الأقليات لغويا في ترتيب القاموس المحيط أنها من كلمة: "قلّ يقلّ، فهو قليلٌ؛ ونقول: قلّ الشيء أي نقص، وقومٌ قليلون أو أقلاءُ"[1]؛ وقد جاء في المنجد في اللغة العربية المعاصرة أن كلمة الأقلية تعني: عدد قليل من الناس الذين أدركوا ذلك كانوا أقلية، مجموعة أو فئة قليلة تنفرد بدين أو مذهب"[2].

وتعرف الأقليات اصطلاحا في الموسوعة السياسية بأنها: "مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي"[3]؛ كما تعرف الأقليات في معجم المصطلحات السياسية والدولية أنها: "مجموعة من رعايا دولة ما تختلف عن الأغلبية في الانتماء الاثني أو القومي أو الديني، وغالبا ما تشعر الأقليات بالحاجة إلى تشريعات تضمن حمايتها وحريتها الدينية والثقافية ومساواتها مع الأغلبية في التمتع بالحريات والحقوق المدنية والسياسية"[4]

أما القانون الدولي فيعرف الأقليات بأنها: "مجموعة من السكان الأصليين أو المهاجرين المستوطنين ممن يختلفون من ناحية العرق أو الدين أو اللغة، ولكن يتمتعون بحقوق المواطنون كافة دون تمييز، وتتولى الدولة حماية حقوقهم وحرياتهم مع الاعتراف بولايتها الكاملة عليهم"[5]

وهناك من يعرف الأقلية على أنها: "مجموعة من مواطني دولة ما تختلف عن الأغلبية في الجنس، أو الدين، أو اللغة أو الثقافة، مع شعورها بالتهميش والاستهداف من غيرها، كما أنها لا تتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى، مما يوجب حماية القانون الدولي لها"[6]؛ وهناك من عرف الأقلية بأنها: "جماعة اجتماعية يتم فرزها عن

---

[1]- ظاهر الزاوي الطرابلسي، **ترتيب القاموس المحيط**، مصر: مطبعة الاستقامة، ج 3، 1959، ص4.

[2]- أنطوان نعمه، واخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، بيروت: دار المشرق، ط2، 2001، ص1181.

[3]- عبد الوهاب الكيلاني، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج1، 1990، ص244.

[4]- ظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011، ص41.

[5]-جمال الدين محمد محمود، **الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار الكاتب المصري، 1992، ص385.

[6]-أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، 112.

غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص به: جسمية وثقافية، تحمل على معاملتها معاملة غير متساوية، وتعتبر نفسها محل تمييز جمعي، كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع"[1]

ومن خلال هذه التعاريف يتبين لنا أن الأقليات ومن هنا نرى بأن الأقلية هي مجموعة قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية تختلف عن المجموعات الأخرى الموجودة في الدولة لا تتمتع بالهيمنة وتشعر بالتهميش مما يستلزم حمايتها.

ثانيا: الخلفية التاريخية للأقليات

1-في العصر القديم: ظهرت البدايات الأولى للأقليات في القبائل والعشائر، وبعدها عرفت تاريخيا بالدولة، هذه الدولة تكونت من أفراد المجتمع الواحد المتقارب من حيث الخصائص سواء كانت لغوية، دينية، عرقية أو قومية، وبعدها بدأت تظهر فجوات بين بعض الأفراد المختلفين من حيث اللون أو الدين أو اللغة واعتبروا أنهم فئة دنيا في المجتمع، وهذه كانت بداية النشأة للغالبية والأقلية، وكان رجال الفئة الدنيا ينقلون لأماكن بعيدة عن أماكن تواجدهم ليقوموا بأعمال شاقة كالزراعة والصيد وما شابه ذلك لصالح من جلبهم إلى هذه الأماكن كالأفارقة والعبيد. وكانت بداية ظهور التجمعات البشرية في وحدات سياسية متميزة ومنفصلة هو بداية ظهور الاختلافات اللغوية والدينية والعرقية بين الناس فعمت نظرة الحاكم للأفراد المحكومين على أنهم لا يتمتعون بالحقوق.[2]

وفي العصر الوسيط عندما ارتبط الإنتماء الديني بالإنتماء السياسي طرحت قضية مفهوم الأقلية على أساس ديني بحت، فسمي المسيحيون واليهود بالطائفة ولها كافة الحقوق دون تمييز عن غيرها وما دونهم وهنا الأغلبية أهدرت وأعدمت حقوقها لصالح أقلية قومية بسبب ضعفها وسيطرة وهيمنة الأقلية على زمام الأمور. وفي مصر الفرعونية كان العامة من الناس عبيدا وأقل حظا رغم غالبيتهم وكانوا خاضعين لسلطة الفرعون المطلقة ووزرائه ومعاونيه من كبار رجال الدولة، والأغلبية لم يكن لهم حقوق وكانوا يكلفون بكل ما هو شاق من الأعمال التي تتطلب جهدا كبيرا. أما في الدولة السومرية كانت الأقلية هي الجنود ومقاليد الأمور كلها في أيدي فئة مسيطرة رغم قلتها في مقابل أغلبية منزوعة الصلاحيات وغير متمتعة بحقوقها. أما في الدولة البابلية والدولة الأشورية عرفت نظام الأقلية منزوعة الحقوق من قبل أقلية مهيمنة وغالبا ما كانت تبعد إلى أماكن بعيدة عن التحضر لأنه كان يعتقد أنهم غير قادرين على مواكبة التطور الذي تحظى به الأقلية المسيطرة.[3]

وحتى أوروبا عرفت نظام الأقلية فقد عاشت في نظام استبدادي حقبة من الزمن أهدرت فيه الحقوق والحريات سواء للأغلبية أو الأقلية وسيطر الباباوات على السلطة وتحكمهم في مصير أوروبا وكلمتهم فوق السلطة وقد سمي هذا العصر بالكنسي أو الحكومة الدينية وكان رأيها الأكثر قبولا وتنفيذا للحكام قبل اتخاذ السلطات لمواقفها المصيرية ذات الشأن وأحيانا كانت تمارس الأحكام من الكنيسة في حد ذاتها و أدى تفشي النظام

---

[1]-خيرة ويفي، تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي، (مذكرة ماجيستر)، قسنطينة: جامعة منتوري،2005، ص11.

[2]-سعد الله عمر إسماعيل، **مدخل في القانون الدولي في حقوق الأقليات في القانون الدولي العام والمعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص65.

[3]-قسمة الجداوي، **المنظمات الدولية المتخصصة**، القاهرة: دار النهضة العربية،1973، ص 211، 212

الإقطاعي لكثرة الاستبداد وتنوعه ما أهدر حقوق الأفراد والشعوب، ما دفع بالأشخاص الذين لديهم نفس اللغة أو الثقافة أو الديانة أو أهدرت حقوقهم لتنظيم أنفسهم في شكل أقلية[1]. أما الدولة الإغريقية فكانت تقوم بأسر ضحاياها من الحروب فنشأ نظام الأقلية وكان ينظر إليهم إما على أنهم عبيد (مجموعة من المقاتلين في الجيش) أو خدم (يقومون بالعمل في بيوت الأمراء والسلاطين المسيطرين على مقاليد الحكم).[2]

2-في العصر الحديث: القوى المنتصرة بعد الحرب العالمية 1 استغلت ذلك التمييز الذي فرضته في التعامل مع موضوع الأقليات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحقيق بعض المكاسب وبعدها دفعت ثمنا باهضا عندما استند هتلر لنفس المبررات للتدخل في الراين 1936 والنمسا 1938 ثم تشيكو سلوفاكيا وبولندا وصولا لاندلا ع الحرب العالمية 2، فالمشكلات الناشئة للتطلعات السياسية للقومية ظلت دون حل لا سيما خلق نظام للدول يكون مقبولا من طرف القوى الكبرى، وأسهمت عملية فرض أساليب التعامل تلك في تعميق الإشكاليات الناجمة عن العشوائية التي طبعت ترسيم حدود الأقطار بواسطة القوى الاستعمارية، ولذلك ظهر عدم التوافق في مبادئ 14 للرئيس ويلسون لارتباطها بسياسات القوى التقليدية التي تكرست عبر اتفاقيات فرساي ما أدى لحدوث شرخ عميق في نسج بعض الأقطار الأوروبية ما زالت أثارها قائمة حتى اليوم[3]. ومنذ نهاية الحرب الباردة احتلت الأقليات حيزا هاما في الساحة الدولية وظلت قضيتها حاضرا دوما، فمشكلة الأقليات ساهمت مع عوامل اجتماعية واقتصادية في تفكيك دول المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي وإعادة رسم حدودها الجغرافية والسياسية وإحداث تغيرات جيواستراتيجية على الساحة الإقليمية والدولية.[4]

والأقليات والجماعات الاثنية في دول العا لم الثالث هي الأشد تعقيدا ذلك أن حدود تلك البلدان موضوعة من قبل قوى استعمارية تقسم أحيانا الأقلية لأكثر من دولة واحدة، فضلا عن تدخل عوامل ثقافية ودينية مع الامتدادات العرقية والقبلية ووطأة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل الناجمة عن سوء الإدارة السياسية وضغوطات البيئة الإقليمية والدولية، وكل هذه العوامل تجعل إحداث التعايش وإدارة التعددية الإثنية أكثر صعوبة فنتيجة ذلك تعاني العديد من الدول في أسيا وإفريقيا السوداء من مشكلة الأقليات.[5]

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات

تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض وذلك من خلال العديد من الخصائص، فلا يمكن تصنيف الأقليات وفق معيار واحد، حتى أن الدارسين اختلفوا فيما بينهم من حيث المعايير التي تصنف من خلالها الأقليات، لكننا نحاول التطرق إلى أهم هذه المعايير، لتوضيح الفروق الموجودة بينها.

---

[1]-محمد الشقنقيري، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977، ص67.

[2]-المرجع نفسه، ص69.

[3]-محمد السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام**، بيروت: دار العلم للملايين، 1990، ص09.

[4]-عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص08.

[5]-المرجع نفسه، ص 44.

أولا: التصنيف الذاتي للأقليات: يستند أنصار هذا الاتجاه إلى أحد المتغيرات البيولوجية أو الاجتماعية مثل السلالة واللغة والدين.

أقلية عرقية: أو الأقلية السلالية، ويقصد بها الجماعة التي تصل بين أفرادها رابطة الأصل المشترك، كما تعد السمات الجسمانية كلون البشرة عنصرا هاما في تمييز جماعة بشرية عن أخرى[1].

أقلية لغوية: هي الجماعة التي يشترك أفرادها في لغة واحدة، ويتمايزون من خلالها عن أفراد الدولة وأن هذا التمايز اللغوي لابد أن يتمخض عنه تمايز ثقافي[2].

أقلية دينية: هي كل جماعة يمثل الدين المقوم الأساسي لذاتيتها ويميزها عن غيرها من الجماعات العرقية في المجتمع ويوجد في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات[3].

أقلية إثنية: هي الجماعة التي تشترك فيها الخصائص خصائص ثقافية معينة، مثل اللغة أو الدين وهي تختلف عن الجماعات الأخرى التي تقوم على خصائص طبيعية غير قابلة للتغيير، وترتبط تلك الخصائص ارتباطا جوهريا بالقدرات والكفاءات الذهنية، وكلمة إثنية مشتقة من كلمة شعب أو أمة أو جنس[4]

ثانيا: التصنيف التحليلي للأقليات: يستند أنصار هذا الاتجاه إلى موقع الأقليات السياسي والاجتماعي والثقافي، وتنقسم الاقليات حسب هذا الاتجاه إلى:

أقلية مسيطرة: هي تلك الجماعة التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها ويتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية كما يشكلون الفئة أكثر ثراءا في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبير عن هويتهم.

أقلية غير مسيطرة: هي الجماعة التي تكون بمنأى عن السلطة والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع غير رئيسية، كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراءا في مجتمعهم والذي يهيمن على مقاليد السلطة فيه جماعة مغايرة تعتبره بمثابة تجسيد لهويتها[5].

ثالثا: التصنيف الحركي للأقليات: يستند أنصار هذا الاتجاه إلى الحركات السياسية والاجتماعية التي تحدثها الأقليات في دولتها.

أقلية تستهدف الانصهار والذوبان: وهي الأقلية التي ترغب في الذوبان داخل الجماعة المسيطرة، وهذا يعتمد على رغبة الأقلية وفي هذه الحالة تجد الأقلية أن الخاصية أو أكثر من خصائصها التي تتمايز بها تؤدي إلى عدم مساواتها أو قبولها لدى الأغلبية، وترى أن تفردهابهذه الخصائص هو سبب التميز ضدها، وإزاء ذلك تبدأ الأقلية بالتخلي بقدر الإمكان عن تلك الخصائص ثم تقوم بتبني خصائص الأغلبية مع محاولة إزالة تلك العوائق التي

---

[1]–صلاح الدين شامي، **الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مصر: منشأة المعارف، 2001، ص118

[2]–أحمد ادابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2012 ص37.

[3]–أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 194.

[4] – Theodore veiter. **Comanentary on the concept of concept of nation** "human rights journal, vol VII.2.4 Paris 1974 p274.

[5]–أحمد ادابير، مرجع سابق، ص ص 39،40

تقف في طريق ذوبانها في تلك الجماعة الأغلبية، مع العلم أن نجاح هذه الحركة الإنفصالية يعني إنتهاء وجود أقلية من حيث جماعة عرقية لها خصائص تتمايزبها عن غيرها من الجماعات[1].

أقلية تستهدف الاندماج: وهي مختلفة عن الإنصهارية في أن الأخيرة تفقد فيها الأقلية صفاتها وخصائصها لتكتسب خصائص الأغلبية، بينما الاندماجية تفقد فيها كل الجماعات المتفاعلة خصائصها لتكتسب خصائص جديدة تمثل خليط من الخصائص القديمة لهما، وتتم العملية عندما تكون الجماعات الداخلة في الاندماج متقاربة في السلطة والمكانة ولا تشعر إحدى هذه الجماعات بالاستعلاء أو التفوق، وقد تكون دوافع الاندماج ضد المصالح المشتركة أو الإحساس المشترك بخطر ما، أو الدعوة إلى إيديولوجية جديدة.[2]

أقلية تستهدف التعددية: وهي الأقلية التي ترغب في العيش جنبا إلى جنب مع الجماعات الأخرى، وهذا مع احتفاظ كل جماعة بخصائصها التي تتمايز بها، مع المساواة في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي أقلية تؤمن بالتعددية الثقافية والحضارية، في إطار الوحدة السياسية والاجتماعية لمجتمعها.

أقلية تستهدف الذوبان: وهي أقلية تنشد الاستقلال السياسي والثقافي، وقد تقوم هذه الأقلية بتطوير حركة مكرسة للاستقلال التام فمثلا هذه الأقلية إما تستهدف استقلالا ذاتيا أو أنها تستهدف استقلالا تاما وتكوين دولة مستقلة، أو الانضمام إلى دولة أخرى تشترك معها في خصائصها التي تتمايزبها عن المجتمع الذي تعيش فيه[3].

المطلب الثالث: المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

أولا: المقاربة الاثنو–واقعية لتفسير الأقلية

جاءت النظرية الواقعية كرد فعل على النظرية المثالية وتستند في فلسفتها على عديد من المفكرين أمثال هيغل، هوبز، ميكيافيللي...الخ، وسيطرت هذه النظرية على دراسة العلاقات الدولية ما بين الحربين العالميتين، كما تسعى للوصول الى تعميمات حول السلوك الدولي في الظاهرة الاجتماعية ويؤكد ادوارد هاليت كار أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية.

ويمكن القول إن المنظور الواقعي يتكون من أربعة ركائز تتمثل في:

1–المصلحة الوطنية معرف في إطار القوة

2–انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية

3–توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية

---

[5]–أسماء جابر، أحمد يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 132.

[2]–محمد مدرو، (استخدام الأقليات في الصراع في العالم الإسلامي)، مجلة المختار الإسلامي، العدد 3، ماي 1988، ص306.

[3]–المرجع نفسه، ص163.

4-الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية[1]

إن الجديد الذي جاءت به المقاربة الواقعية الإثنية يتعلق بأن الدولة لم تعد كفاعل وحيد في العلاقات الدولية حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية، قد تكيفت بعد التحولات الجديدة والتحول في منطق التهديدات فبالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية (الإثنية، القومية، دينية، إثنية، طائفية...) من منظور الواقعية الإثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية، وهنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة[2].

واعتبرت هذه المقاربة أن الدولة وباعتبارها وحدة تحليل وفاعل في العلاقات الدولية لم يسهم في إعطاء تفسير للأقليات وتفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة فالأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من دول العالم، كما أن عجز بعض الدول عن القيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين تلك الجماعات، وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم على أساس هذه الجماعات، كل ذلك يؤدي إلى حصول إرادة في تكريس هويتها التي تميزها، والعمل على حفظ وجودها من بين جماعات أخرى في الدولة.

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين ساهما في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مهم ومستقل في العلاقات الدولية وهما :

1_الخوف من التجانس والخوف على الحياة أو البقاء: فالأول يعني الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية مما ينتج عنه تآكل ثم اندثار ثقافة الجماعة، والثاني قائم على أساسا على التميز والسيطرة على الحقوق.

2_ عنصر اللأمن حيث يرى مفكرو هذه المقاربة أن المجموعات الأقلية سواء كانت إثنية، قومية أو دينية، هي التي لابد أن تكون محل العناية واهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن[3].

ثانيا: المقاربة النظمية لتفسير الأقلية

يعد اقتراب تحليل النظم من أهم الاقتربات التي ظهرت في خمسينات وستينات القرن الماضي لتحليل الظواهر السياسية وقد ظهر للوهلة الأولى على يد علماء الاجتماع أمثال بارسونز وهومانز إلا أن علماء السياسة أمثال دافيد ايستون وغابريال ألموند استطاعوا تطويره واستخدامه في تحليل النظام السياسي.

ومفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية استخدم ليدل على مفهوم النظم، وليصف إطارا نظريا وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية، وهي تساعد تحليل النظم على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن في مواجهة الضغوط، والقدرة على التكيف أمام التغيرات التي تفرض على النظام السياسي من الداخل والخارج.

---

[1]-حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015، ص ص 80،81.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر: وليد عبد الحي)، الكويت: المؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص62.

[3]-حليمة بوزناد، دلال أحسن، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط-أكراد سوريا أنموذجا-، (مذكرة ماستر)، جامعة العربي التبسي: كلية العلوم السياسية، 2016، ص32.

ويرجع الفضل في تطوير وإدخال اقتراب التحليل النظمي إلى حقل العلوم السياسية إلى عالم السياسة الأمريكي دافيد ايستون لذلك هناك من يطلق عليه "اقتراب ايستون" وذلك من خلال الأعمال التي قدمها وتتمثل في: «system the politic»؛ «system of political life».[1]

على الرغم من أن هنالك الكثير من العلماء الذين ساهموا في بلورة اقتراب تحليل النظم، إلا أننا سندرس الإسهامات الخاصة بدافيد ايستون، حيث يعرف ايستون النظام السياسي بأنه" مجموعة من الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي والنظام الرئيسي، ولكن هذه الظاهرة السياسية تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزء من حياتها (النظام السياسي) ".ويرى ايستون أن حدود النظام الساسي يمكن التعرف اليها من خلال مجموعة التصرفات التي تتصل مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع، وكل عمل اجتماعي لا تتوفر فيه هذه الخاصية لا يعتبر داخلا في مكونات النظام السياسي.[2]

تكمن أهمية المدخلات في المقاربة النظمية، في معرفة تأثير الأحداث والظروف المتواجدة في البيئة المحيطة بالنظام السياسي ومنها المطالب المختلفة للأقليات فهذه المدخلات تكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة، وما ينتج عنها فالظهور السياسي لحركة الأقليات أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي، كما أن عملية استجابته لبعض مطالب الأقليات يزيد من إصرار هذه الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى، نتيجة لشعورها بالثقة وإيمانها بمصداقية وشرعية المطالب التي تندد بها وبالتالي رفع حدة الصراع بين النظم السياسية وبين القدرة الاستجابة لمطالب هذه الأقليات، وعليه فهذه المقاربة ترى أن عدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لكل مطالب الأقليات يؤدي إلى تصدع العلاقة بين النظام السياسي والأقليات التي تقوم في كل مرة من رفع مطالبها لدرجة أن النظام السياسي يعجز عن التعاطي مع هذه المطالب ومنه تلجأ هذه الأقليات التي ترى أنها في موضع تميز واضطهاد من قبل النظام السياسي إلى المطالبة بالانفصال والمطالبة بتشكيل الدولة.[3]

المبحث الثاني: الأمن القومي دراسة مفاهيمية

يعتبر الأمن القومي من المسائل الهامة والحساسة التي تخص أي دولة، ويؤدي المساس به إلى تهديد مستقبل الدولة، لهذا تحرص هذه الأخيرة على توفير المعدات والوسائل العسكرية اللازمة لحمايته. كما أن عميلة تحديد مفهومه خطوة صعبة وذلك لاختلاف توجهات الباحثين ي النظر إليه.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

أولا: تعريف الأمن

يشير حامد ربيع إلى أن كلمة الأمن يقصد بها" الطمأنينة "أي أن الأمن يحتضن الوجود السياسي والالتزام بالولاء والطاعة إزاء السلطة، وتعني الطمأنينة " الاستقرار والقدر على مواجهة المفاجئات المتوقعة وغير المتوقعة لئلا تضرب أوضاع المجتمع السائد ويتقلص بالتالي الاستقرار والطمأنينة فيه " وبهذا المعنى يكون الأمن مرادفا

[1]–حسان بن نوى، مرجع سابق، ص83.

[2]–ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص43

[3]–حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص 97

للطمأنينة والاستقرار ويتطلب ذك الالتزام والطاعة أي الولاء لسلطة الدولة واحترام قوانينها، كما يتطلب مواجهة التهديدات الخارجية.[1]

ويعرف باري بوزان الأمن بأنه:" الحالة التي يكون فيها النقاش دائرا حول السعي للتحرر من التهديد" أما هنري كيسنجر يعرفه بأنه: «أي تصرف يسعى المجتمع من خلاله تحقيق حقه بالبقاء"[2]

من خلال ما تم طرحه يمكن القول بأن الأمن هو الإحساس بالأمان والمرتبط بغياب التهديد وغياب هاجس الخوف وتوفير الحق في البقاء من خلال التحرر من المخاطر التي تهدد وجوده.

ثانيا: تعريف الأمن القومي

يرجع مفهوم الأمن القومي بجذوره التاريخية إلى القرن السابع عشر خاصة بعد إبرام معاهد واستفاليا عام 1648 التي أنهت الحروب الدينية في أوربا وأرست قيام الدول على أساس قومي، غير أن هذا المصطلح أصبح أكثر انتشارا واستخداما في نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947 م.[3]وعديد من العلماء والمفكرين عرفوه على حسب توجهاتهم ومعتقداتهم.

يرى طلعت أحمد مسلم أن الأمن القومي هو: "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع". أما أمين هويدي فيرى بأن الأمن القومي هو: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية "[4].

وتعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي بأنه:" ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والخارجية التي تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[5]

المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن القومي

أولا: أبعاد الأمن القومي: وتتمثل في:

البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

البعد الاقتصادي: يهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشخص وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

البعد الاجتماعي: يسعى إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

البعد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.

---

[1]– عاشور قياتي، **الامن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة**، جامعة بني سويف: حولية كلية الأداب، 2017، ص156.

[2]–حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص 19.

[3]–هاشم محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 34.

[4]– علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017، ص ص 30،31.

[5]–عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق، ص33.

البعد البيئي: الذي يوفر التأمين عند أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

البعد المعلوماتي: ويتعلق بتوفير المعلومات اللازمة لصيانة التخطيط المستقبلي في المجالات المختلفة، الذي يحقق الأمن القومي، ويسري ذلك على كافة المعلومات المدنية والعسكرية.

البعد الفضائي: ويتعلق باستخدام الفضاء من أجل تحقيق سرعة الاتصال ودخول المعلومات وكذا في مجال الإعلام، علاوة على البعد الأمني بمعني استخدام الفضاء في المجال العسكري أو الدفاعي وهذا أمر أصبح له أبعاد هامة في الصراع المسلح.[1]

ثانيا: مستويات الأمن القومي: وتتمثل في:

الأمن الداخلي: ويتعلق بتحقيق أمن الأفراد داخل الدولة وبمعنى أخر تحقيق الاستقرار والطمأنينة للأفراد داخل دولتهم وهذا المستوى يتعلق بحماية أفراد المجتمع داخليا ضد أي تهديدات أو تحديات تواجههم.

الأمن الوطني: ويتعلق بتوفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها وسياستها وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها ضد أي تهديد مباشر أو غير مباشر من الخارج أو من الداخل سواء كان سياسيا أو اقتصاديا.

الأمن الإقليمي: يعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعي تلك الدول إلى منع أي تحديات أو تهديدات من التدخل في الإقليم أو أحد دول الإقليم التي تحاول أن تهدد أمنه واستقراره وهذا المستوى يتعلق أيضا بعلاقات الدولة مع الدول التي تقع في نفس الإقليم.

الأمن الدولي: وهو مسئولية دولية وأمنية أكثر منه مسؤولية داخلية أو إقليمية وعما ينظمه ميثاق الأمم المتحدة ويشير هذا المستوى إلى حماية الدولة في المحيط الدولي والعلاقات الدولية.

الأمن الجماعي: يعني قيام تعاون جماعي بين دول معينة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار لمجموعة تلك الدول.[2]

المطلب الثالث: معايير الأمن القومي

للأمن القومي مجموعة من المعايير يمكن إدراجها فيما يلي:

أولا: مدى استقرار السلطتين التشريعية والتنفيذية وتأثير ذلك على أساليب اتخاذ القرارات القومية: وهاتين السلطتين لهما ارتباط وثيق ومباشر بالتوازن الاستراتيجي في المجال السياسي، وتحقيقه يرتبط بوجود تحقيق الحرية الفعلية وليس الصورية، ويرتبط بها تحقيق المواطنة باعتبارها نتاجا موضوعيا لإعلاء القانون، فالمواطنة يقصد بها الموطن والمواطن ومدى قدرة وقوة النظم السياسية الحاكمة في دعم العلاقات بين الحاكم والمحكومين.[3]

ثانيا: تعبئة الموارد: قدرة الدولة على تعبئة الموارد لصالح المجتمع من ثنايا مدى قدرة النظام السياسي على التعامل والتفاعل في بؤرته المحلية والدولية ومدى أدائه لوظائفه السياسية التي تتمثل في الوظيفة العقائدية والاستراتيجية والتطويرية والتنظيمية والتوزيعية والجزئية والرمزية والدولية.

---

[1]-عاشور قياتي، مرجع سابق، ص ص166،167.

[2]-إسماعيل محمد الرفاعي، **تحديات الأمن القومي العربي في ظل العولمة**، الأردن: دار الفكر العربي، ط2، 2006، ص ص 22،23.

[3]-محمد نصر مهنا، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتب الجامعي، 1994، ص18

ثالثا: المشاركة الشعبية: من الملاحظ أنه في المجتمعات السياسية الواعية والمستقرة تقوم إلى جانب الدولة قوى فعلية تمارس نشاطات في مواجهة نشاطات المؤسسات الرسمية للدولة بقصد التأثير عليها في عملية وضع القرارات السياسية أو المشاركة في هذه العملية، ومما يكون من شأنه بالضرورة أن تتفاعل النشاطات اللا رسمية مع نشاطات كمؤسسات تتبادل التأثر والتأثير، ومن هنا جاءت تسمية هذه النشاطات بالحياة السياسية[1].

رابعا: المشروعية القانونية: ترتبط مدى قدرة الدولة على فرض قوانينها على أرجاء الدولة، بتوافر مبدأ الرأسمالية والذي تشارك فيه النظم السياسية الليبيرالية الغربية بمعنى قيام كل دولة على نظام قانوني أم مجموعة من القواعد القانونية العامة المجردة المتمتعة بالإكراه المادي عند الضرورة كالتي تنظم شتى علاقات المجتمع ونشاطاته والتي تلتزم بيها الكافة دونما تمييز بين الحاكم والمحكوم[2].

خامسا :سياسات الإرهاب: سواء تعلق الأمر بربط الإرهاب بالإيديولوجية السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو ارتباطه بحق تقرير المصير وعلاقاته بالنزاعات العرقية والقومية أو بالأمن القومي وتهديده للدولة أو باستخدامه كذريعة لتبرير الاعتداء على الحريات العامة.[3]

سادسا :القدرة الدبلوماسية: إن نوعية الدبلوماسية التي تمارسها الدول ومدى قدرة تأثيرها الدولي ترتبط بالعنصر الإنساني والمفهوم الواضح للأهداف الوطنية لهذه الدول ومدى تبصر الأشخاص العاملين في الحقل الدبلوماسي والتوازن في القدرة الدبلوماسية للدولة، يعقد على العديد من المؤشرات: السكان، التعامل القومي، العقائدي، الثقافة السائدة، المتعدد العرقي في هذه المؤشرات وغيرها ترتبط بالممارسة الدبلوماسية.

سابعا :الدولة في المحافل الدولية: ثمة علاقات ارتباطية قوية بين فاعلية الدولة في المحافل الدولية وبين النظام العالمي الجديد، حيث تختلف هذه العلاقات باختلاف الزمان والمكان وتنوع الثوابت والمتغيرات وخاص من منظور حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وترتبط مدى فاعلية الدولة في المحافل الدولية ارتباطا عكسيا مع افرازات النظام العالمي الجديد من بروز الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة وفي ظل منظومة جديدة هي العولمة ما أثر سلبا على فاعلية الدول العربية ودول العالم الثالث حيث أعدت الولايات المتحدة ترتيب أولويتها من جديد.[4]

ثامنا :السياسة الخارجية إقليميا وعالميا: يرتبط مدى إتباع الدولة لسياسة خارجية نشيطة على مستوى الدولة بأهداف السياسة الخارجية من ناحية ثم المعايير التي تحدد الأهداف القومية.

وتأسيسا على ما سبق يمكن إجمال المعايير التي تحدد الاختيار لأهداف القومية لسياسة خارجية نشيطة للدولة على المستوى الدولي في النقاط الرئيسية الآتية :الشخصية القومية، جماعات المصالح التي تؤثر وتأثر بالسياسة الخارجية للدولة عامل القوة أو الإمكانيات في تحديد أهداف الدولة وغيرها من المعايير[5].

---

[1]–هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 16

[2]–محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 47

[3]–هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 16.

[4]–محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 20

[5]–هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص19

المبحث الثالث: الشرق الأوسط دراسة في المفهوم

حازت منطقة الشرق الأوسط مكانة جد هامة وفعالة في الساحة الدولية وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ذلك أنها محط اهتمام وبؤرة صراع للقوى الكبرى، ومصطلح الشرق الأوسط هو غربي وحديث برز بعد الحرب العالمية 01 من أجل أن يضم الكيان الصهيوني وشاع استخدامه في كل أقطار العالم، وعملية تحديد مفهومه خطوة مهمة جدا ذلك أنه غامض وحوله الكثير من الالتباسات إضافة إلى التطرق إلى الجذور التاريخية للمنطقة.

المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط

هناك العديد من الذين قاموا بتعريف الشرق الأوسط وذلك لغموض المصطلح وتشعبه، وقد عرفته كل من المنظمات والمفكرين.

1-تعريف الشرق الأوسط حسب المنظمات:

تعريف الأمم المتحدة:" الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من ليبيا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا أي أن الشرق الاوسط حسب الأمم المتحدة هو كل الأعضاء في جامعة الدول العربية، إضافة لإسرائيل وإيران"[1]

تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية " الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غربا إلى إيران الإسلامية شرقا وبين سوريا شمالا إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوبا، وهذه الدول هي :مصر، ليبيا، الكويت، إيران، العراق، الامرات العربية المتحدة، البحرين، قطر، عمان، سوريا، الأردن، لبنان، السعودية، اسرائيل، وتم استبعاد تركيا وقبرص كونهما أعضاء في حلف شمال الأطلسي[2]."

تعريف معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط:" الشرق الأوسط هو تعبير سياسي أكثر منه جغرافي وقد جاء مطابقا لإرتباطات شعوبه ومصالحها المشتركة والمتشابكة ووحدة الإقليم الإستراتيجية أكثر من التعبير الجغرافي الذي يفرق بين الشرق الأوسط والأدنى[3]".

تعريف المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية: "الشرق الأوسط هو المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب وقبرص والسودان"[4]

ومن خلال تعاريف هذه المنظمات يتبين أن الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط حتى الخليج العربي أي هو الدول الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية.

2-تعريف الشرق الأوسط حسب المفكرين:

---

[1]-سعيد أدم، **البعد الجيو استراتيجي للشرق الأوسط الجديد**، بيروت: دار الفارابي، 2016، ص 14.

[2]-المرجع نفسه، ص 15.

[3]- حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص 40.

[4]- هاشم محمود الإقداحي، مرجع سابق، ص14.

تعريف الباحث Tunçdilik: "الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر والخليج العربي وبحر قزوين".[1]

تعريف الباحث Brown: "الشرق الأوسط هو حدود الإمبراطورية العثمانية السابقة أي أن الشرق الأوسط يشمل: الجزائر، تونس، ليبيا، لبنان، مصر، سوريا، فلسطين، العراق، شبه الجزيرة العربية وتركيا".

تعريف الباحث Hudson: "الشرق الأوسط ككل يتكون من ثلاث أنظمة جزئية وهي الشرق العربي (المشرق) وشمال إفريقيا (المغرب العربي) ومنطقة الخليج (الخليج)"[2]

تعريف روبرت هركافي:" الشرق الأوسط هو الدول المحيطة بإسرائيل ووضع هذه الدول هو في مركز تفاعلات الشرق الأوسط ويليها الخليج العربي والجزيرة العربية[3]".

من خلال هذه التعاريف للمفكرين الغربيين يتبين لنا أنها تصب في وعاء الإطار الجغرافي والسياسي والتجانس الثقافي كمحددات أساسية لمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط

أصبح الشرق الأوسط من الكلمات المتداولة التي تتردد في الكتابات التي تتناول المنطقة التي يمثل الوطن العربي قلبها،) ويرتبط أصل المصطلح والسياق الزمني لتداوله بأحداث تاريخية ثلاثة:

-ظهور المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر.

-تطور الظاهرة الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين.

-قيام دولة إسرائيل عام194 .[4]

وقد ظهر مصطلح المسألة الشرقية في مؤتمر فيرونا بإيطاليا الذي عقدته الدول الأوروبية في عام 1822 لتقرير مصير أملاك الدولة العثمانية في الشرق و كذلك بعد شق قناة السويس 1869 والذي أصبحت معه القناة بعد ذلك رقما جديدا في التنافس الاستعماري بين فرنسا و بريطانيا على أرض الإقليم بعد أن أدرك البريطانيون أهميتها في الدفاع عن الهند و الاتصال بها، وعلى كل فإن الغموض الذي يكتنف تحديد مفهوم الشرق الأوسط يعود إلى أن هناك نوعا من المفهوم المسبق أدى إلى الالتباس بين ثلاثة مصطلحات الشرق الأوسط، الوطن العربي، العالم الإسلامي، فالوطن العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط ويمتد خارجه إلى الشمال من إفريقيا، أما العالم الإسلامي فيشمل كل الشرق الأوسط ويمتد فيما ورائه في شتى الاتجاهات الجغرافية.[5]

بالإضافة إلى أن هناك مصطلحات أخرى استخدمت في الماضي وتستخدم في الحاضر للإشارة إلى كل الإقليم أو إلى أجزاء منه ونذكر منها:

---

[1]- صلاح أحمد زكي، **النظام العربي والنظام الشرق الأوسطي**، القاهرة: دار العالم الثالث، 1995، ص7.

[2]- علاء عبد الوهاب، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية**، القاهرة: سينا للنشر، 1995، ص 59.

[3]-حليمة بوزناد، دليلة أحسن، مرجع سابق، ص42.

[4]-نصري ذياب خاطر، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، الجندارية للنشر والتوزيع، 2010، ص2.

[5]-يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص ص 122-124.

الشرق القديم :يستخدمه علماء الاثار والحضارة للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب الإيران، وهي المنطقة التي نشأت فيها الحضارات العالمية القديمة.

الشرق الأدنى :استخدم هذا المصطلح من طرف البريطانيين في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان.

الشرق الأقصى :**هو** منطقة إقليمية واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي وتقع في شرق وجنوب شرق آسيا.

الليفانت :مصطلح قديم يعود إلى العصر الإغريقي، يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي (سوريا ولبنان وفلسطين) وبهذا فإنه لا يعبر عن الاقليم ككل ولا يزال يستخدم في العربية كمصطلح مختصر للدلالة على شرق البحر المتوسط.

ويعتبر ألفرد ماهان المؤرخ الإستراتيجي البحري الأمريكي صاحب نظرية القوى البحرية في التاريخ، أول من استخدم مصطلح "الشرق الأوسط" وذلك عام 1902.[1]

وفي العام نفسه ورد المفهوم في سلسلة مقالات بعنوان "المسألة الشرق أوسطية" وكان موضوعها الدفاع عن الهند للكاتب فالنتاين شيرول وأخذ المفهوم بعد ذلك بالتداول فصدر كتاب هاملتون بعنوان "مشكلة الشرق الأوسط" في لندن عام 1909. وفي 1921 أنشأ ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني إدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم، وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ذاع هذا التعبير وأصبح يدرس في العديد من المواد في الجامعات وتعتمده المؤتمرات العلمية.[2]

[1]-نصري ذياب خاطر، مرجع سابق، ص 262.

[2]-يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق، ص 126.

خلاصة

تم التطرق من خلال الفصل الأول المعنون بمدخل نظري ومفاهيمي إلى أهم التعاريف المطروحة بشأن كل متغير. فالأقليات مهما تعددت تعاريفها فهي تشترك في أنهم افراد يختلفون عن غيرهم سواء في الدين، العرق، اللغة؛ كما أن هذه الأقلية عرفت من القدم لكنها اكتسبت طابعها الحالي في العصر الحديث؛ وقد تعددت تصنيفاتها فهناك من الباحثين من صنفها على أساس وصفي وهناك من صنفها على أساس تحليلي وغيرهم صنفها على أساس حركي. وهناك عدة نظريات ومقاربات قامت بدراستها من أهمها النظرية الإثنو واقعية والمقاربة النظمية.
أما الأمن القومي فتعاريفه تصب في إطار واحد هو ما تقوم به الدول في إطار الحفاظ على سلامتها من التهديدات الداخلية والخارجية وهو يحتوي على عدة أبعاد منها: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي.... إضافة لمستوياته وهي الداخلي الوطني، الإقليمي، الدولي، الجماعي كما أنه يحتوي على عدة معايير. والشرق الأوسط هو مفهوم غامض تنوعت التعاريف المقدمة إليه ولكنها تصب في إطار واحد أنه الدول العربية، تركيا، إيران والكيان الصهيوني كما أن الشرق الأوسط مر بعدة تحولات تاريخية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأقلية الأكراد في الشرق الأوسط

تمهيد

تعتبر مسألة الأكراد من أهم القضايا المثارة في منطقة الشرق الأوسط إذ تتواجد بأربعة دول هي تركيا، العراق، إيران وسوريا، كما أن لديها مطالب عديدة ويكون تحقيقها من خلال وسيلتين تتمثلان في الوسائل السلمية أو الوسائل العنيفة، وتختلف قدرة الاستجابة لأهداف هاته الأقلية من دولة الى أخرى.

ولقد ساعد التوزيع الغير المتكافئ والعشوائي للأقليات المتواجدة بمنطقة الشرق الاوسط على وجود بؤر توتر ونزاعات عرقية وإثنية استغلتها الدول العظمى التي تتنافس على الخيرات والثروات الطبيعية لهذه المنطقة التي تحظى بمكانة كبيرة في أجندتها السياسية.

والواقع أن مسألة الأقليات عامة وأقلية الأكراد خاصة لا تؤثر على الاستقرار الداخلي للدولة فقط من خلال تهديد وحدتها الترابية بل يتعدى ذلك التأثير إلى المستويين الإقليمي والدولي كذلك.

ولذلك ركزنا من خلال هذا الفصل على المباحث التالية المتمثلة في:

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للأقليات في الشرق الأوسط

المبحث الثاني: وضع أقلية الأكراد في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: تأثير أقلية الأكراد على أمن منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للأقليات في الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المحاور الأساسية والمهمة على الساحة الدولية ذلك لما تمتلكه من خصائص وأهمية جعلتها منطقة صراع يتنافس عليها العديد من الدول، وأحد التحديات التي تواجه المنطقة هو التوزيع الغير المتكافئ للأقليات والمجموعات العرقية المتواجدة بها.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط

أولا: خصائص منطقة الشرق الأوسط: وتحتوي هذه المنطقة على عدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:

-المناخ الجاف و شبه الجاف الذي يسيطر على الإقليم، وله آثار واضحة في أنماط الزراعة وقد ساهم هذا الاقليم في تحديد مناطق العمران والمساحات الزراعية، وهو بذلك يشكل نقاط القوة والضعف في التركيب الاستراتيجي للإقليم.

-عمران كثيف ومستقر في الواحات ومناطق ينابيع المياه الباطنية على طول الوديان النهرية

-انتشار الحضارة العربية الإسلامية بصفة عامة في معظم أرجاء الإقليم

-سيادة اللغة العربية على غالبية سكان قلب الشرق الأوسط باستثناء طرفه الشمالي حين تسود التركية، أما أطراف إيران المتأقلمة في قلب الشرق الأوسط قد تسود اللغة الإيرانية، لكنها منطقة تداخل كبير بين العربية، الكردية والفارسية.

-يسيطر الشرق الأوسط على أكبر الممرات البحرية العالمية ويتركز الشرق الأوسط على حوالي 35 بالمئة من إنتاج البترول الخام العالمي، وتحتوي على ثلث احتياطي للنفط[1].

ثانيا: أهمية المنطقة: وتكمن هاته الأهمية فيما يلي:

-يقع عند ملتقى القارات الثلاث وهي أسيا، إفريقيا وأوروبا.

-يشرف على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات وهي: بحر قزوين، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الهندي إضافة إلى الأنهار الهامة والمتمثلة في نهر النيل، نهر الدجلة والفرات، نهر الأردن ويتحكم في عدة مواقع مرور دولية وهي: قناة السويس، مضائق البوسفور والدردنيل، باب المندب ومضيق هرمز.

-توفر عوامل الإنتاج نظرا للمناخ المعتدل والموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة.

-المساحة الشائعة التي تتيح توزيع مناطق الإنتاج وقت السلم وتحقيق عمق استراتيجي وقت الحرب.

---

[1]-محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012، ص ص 223، 224.

-القوة البشرية الهائلة التي يمكن استخدامها في العمليات العسكرية و ملاحة أجواء و مياه المنطقة و الطيران للملاحة طوال العام.

-الشرق الأوسط مركز و ملتقى الحضارات فهي تتمتع بمترلة روحية لدى غالبية سكان العالم فهي تحتوي على المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاث اليهودية ، المسيحية ، الاسلام.

كل هذه الثروات لم يتم استغلالها بشكل إيجابي لتطوير المنطقة ورفاه شعوبها ذلك أن شعوب الدول الكبرى هي الأكثر استغلالا واستفادة من ثروات وخيرات هذه المنطقة[1].

المطلب الثاني: التوزيع الجيوسياسي للأقليات في المنطقة

أولا: توزيع الأقليات في المنطقة

تشكل الأقليات البالغ عددها 31 أقلية والتي تخضع لعملية إدخال العامل السياسي في منطقة الشرق الأوسط 28.8بالمئة من إجمالي السكان الذي يبلغ عددها 194 مليون نسمة سنة2011 ، وأكثر هذه الجماعات فعالية سياسة وعددا هم الأكراد، وهي شعوب قومية انصهرت في إطار عملية تشكل الدولة في المنطقة في القرن العشرون، وتشكلت هذه الأقليات ضمن الحدود التي رسمتها كلا من بريطانيا وفرنسا، كما أن هناك ثلاث طوائف من الطوائف الدينية العشرة المسيسة تنتمي إلى الشيعة، وأقلية متشددة في لبنان، وأغلبية مضطهدة في حزب البعث في العراق، وضم أيضا عددا من الأقليات المتميزة والتي تستحوذ على السلطة السياسية، المارونيون في لبنان، العلويين في سوريا، والسنة في العراق.[2]

تشتمل منطقة الشرق الأوسط على تنوع عرقي، ديني ولغوي، حيث يشكل الشيعة والسنة الأغلبية في العراق المتنوع عرقيا ودينيا ولغويا، فهناك الأكراد، التركمان، المسيحيون العرب، وهم يشكلون 18 بالمئة من السكان وموجودين في جبل سنجار ومنطقة الشيخان، فيشكل الإيرانيون 1.5 بالمئة من السكان، والتركمان 2بالمئة و متمركزون في كركوك، أما المسيحيون العرب (روم أرثوذكس، و كاثوليك) وهم أقلية ضئيلة، والمسيحيون غير العرب يشكلون 3 بالمئة من عدد السكان، وأيضا الشركس بنسبة 0.5 بالمئة .

إن وجود هذا التوزيع المتنوع عرقيا، دينيا ولغويا قد أثر على الحياة الإجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط مثل العراق، سوريا، لبنان وغيرهم، غير أن هذا التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات والتدخل الأجنبي، والأوضاع الاقتصادية قد لعبت دورها في جعل هذه المنطقة أقل اندماجا، الأمر الذي نجم عنه مشكلات أضعفت الكيانات السياسية القائمة.[3]

أما بخصوص لبنان فيشكل المسيحيون العرب 33 بالمئة من عدد السكان، والمسيحيون غير العرب نسبة 5بالمئة، كما تشكل الدوروز 6 بالمئة، و العلويين و الأكراد والترك، وكل منهم يشكل نحو 1 بالمئة من

---

[1]-يحي أحمد الكعكي، مرجع سابق، ص130.

[2]-تيد روبرت جار، **الأقليات في خطر**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994، ص 48.

[3]-حسان بن نوى، مرجع سابق، ص ص 95، 96.

السكان، وفي سوريا يشكل العلويين 10 بالمئة من السكان، وهم موجودون بكثافة في محافظات اللاذقية وطرطوس والدوروز 4 بالمئة، والإسماعيليون 1 بالمئة، أما المسيحيون العرب موجودون في معظم المدن السورية، والمسيحيون غير العرب فلهم وجود كثيف في شمال سوريا خصوصا بنسبة 3 بالمئة، والأكراد يشكلون كثافة سكانية في المناطق الحدودية بشمال سوريا لاسيما محافظة الحسكة وهم 3 بالمئة من مجموع السكان، والتركمان والشركس بنسبة 1 بالمئة في مناطق مختلفة من سوريا، أما في مصر فيشكل الأقباط الذين يشكلون معظمهم من الأرثوذكس مع أقلية من الكاثوليك، وأقل منها من البروتستانت 9 بالمئة من السكان، يليهم الأرمن الأوروبيون اليهود يشكلون 1 بالمئة وهناك الأفارقة والغجر والبربر هؤلاء جميعها يشكلون 3 بالمئة من السكان[1] .

أما بالنسبة للبحرين فتوجد أقليات الهولة والعجم، الهولة منحدرين من أصول تاريخية من سواحل فارس ومن الطائفة السنية، وكذلك العجم منحدرين تاريخيا من إيران الداخل ومن الطائفة الشيعية، وقد ساهموا تاريخيا في الحقل السياسي والنضالي من خلال انخراطهم في التنظيمات السياسية، كما تؤكد الكثير من التقارير أن القضية في السعودية ليست بين أقلية وأكثرية، حيث أن الوهابية في السعودية لا يشكلون بأقصى الحدود 25 بالمئة من السكان، فالأغلبية من أهل السنة، وفي الجنوب 6 بالمئة إسماعيليون، 15 بالمئة شيعة[2].

وعليه يبدو من المتأمل في الجغرافيا الإثنية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي أن الأغلبية في المنطقة تتكون من العرب والمسلمين بمذهبهم السني، فعلى أساس الدين يأتي الشيعة في المقدمة حيث يشكلون 12بالمئة من إجمالي السكان الأصليين، وتختلف نسبتهم من دولة إلى أخرى، و يأتي المسيحيون في المرتبة الثانية حيث يشكلون نسبة 9 بالمئة من السكان، أما ثالث الفئات دينيا فهم اليهود وعددهم قليل جدا وهم في مملكة البحرين فقط.

أما على أساس العرق توجد ثلاث أقليات رئيسة أولها الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان، والثانية الأسيويون يشكلون الأقلية الأكثر عدد في دول الخليج، ونسبة وجودهم تختلف من دولة إلى أخرى، وفي المرتبة الثالثة الأفارقة من جنسيات وأعراق مختلفة وهم متواجدون بنسب قليلة في كل من السعودية وسلطنة عمان.[3]

ثانيا: الأقلية الكردية في المنطقة

الجماعات الكردية مهما كان حجمها وتعدادها تتوزع على خمس دول أساسية والتي تتمثل في:

تركيا :توجد بها أكبر الجماعات الكردية عددا وتجمع أغلب الدراسات على أن أوسع المناطق الكردية توجد

---

[1]–حسان بن نوى، مرجع سابق، ص 97.

[2]– عبد الله جناحي، الأقليات والأكثريات في دوائر الهوية الثقافية البحرين نموذجا، مأخوذ من موقع www.ads.googl.com، بتاريخ 2020/02/16، على الساعة 16.34.

[3]–محمد صادق إسماعيل، الأقليات في الخليج العربي فقه تأمل، مأخوذ من موقع http://www.islamonline.net.article.html، بتاريخ 2020/02/16 على الساعة 18.10.

كذلك في تركيا، وتقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي 230 ألف كلم2 ، أي بنسبة 30 بالمئة من مساحة تركيا كلها، في حين تقدر مصادر أخرى حوالي 194 ألف كلم2 ، ويتواجد الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا، ثم المدن الجنوبية، وأهمها :ديار بكر التي تعتبر من بين أقدم المدن الكردية، وان، هكاري، بتليس، ودرسيم[1] .

إيران :يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بنحو 125 كلم 2 أي بنسبة 8 بالمئة من مساحة إيران كلها، وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولاتي كرمنشاه وأردلان، إضافة إلى مقاطعة لورستان وخوراسان[2] .

العراق :يتوزع الأكراد في العراق على مساحة تقدر حوالي 172 ألف كلم2 ، وتتمثل أهم المناطق الكردية بالعراق في المحافظات الشمالية، اربيل، دهوك، كركوك، إضافة إلى كل من الموصل وديالي وخانقين ومندلي.

سوريا :تمتد المنطقة الكردية في سوريا في الشمال، وهي أقل من المساحة الكردية في الدول سابقة الذكر، كما أنها تمتد في الجنوب من جبل سنجار في الشرق إلى جبل كرداغ، وعموما فإن أكراد سوريا يتمركزون بصفة خاصة في كل من جبل الأكراد شمال مدينة حلب ودمشق واللاذقية، حمص، منطقة الجزيرة، وبذلك فهم تابعون إلى ست محافظات إدارية.[3]

الاتحاد السوفياتي سابقا: تعيش غالبية الجماعات الكردية بشكل خاص في تركيا، العراق، إيران وسوريا كما يتواجد جزء منها في كل من أذربيجان، جورجيا، كازاخستان، تركمنستان، ويفسر البعض هذا التقسيم لأسباب سياسية، دينية، ترجع إلى الحروب الروسية التركية، وكذا إلى هجرة وتنقل الأكراد من دولة إلى أخرى للأسباب ذاتها[4].

المبحث الثاني: وضع أقلية الأكراد في الشرق الأوسط

أهداف أقلية الأكراد متعددة ومتنوعة ويمكن تحقيقها بواسطة نوعين من الوسائل سلمي وعنيف، وهاته الأقلية تختلف خصوصياتها إضافة إلى أن قدرة النظام السياسي في التعامل مع أهدافها يختلف من دولة لأخرى.

المطلب الأول: أهداف أقلية الأكراد ووسائل تحقيقها

أولا: أهداف أقلية الأكراد: وتتمثل أهداف هذه الأقلية فيما يلي:

[1]-حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص48.

[2]-عمر يحي أحمد، مستقبل المشكلة الكردية في إيران، مأخوذ من الحوار المتمدن، بتاريخ 2020/03/02، على الساعة 11.50.

[3]- صلاح سالم، (المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة)، مجلة السياسة الدولية، العدد116 ، أفريل1994 ، ص193 .

[4]- أحمد وهبان، مرجع سابق، ص143.

تحقيق مبدأ المساواة: يتمثل هذا الهدف في سعي الأقلية إلى أن تعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى بمعنى أن يعترف باقي أفراد المجتمع بها، مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم مع خضوعها لمساواة قانونية بعيدة عن التمييز[1].

ضم الأقاليم: من خلال هذا الهدف تحاول الأقلية إعادة تجميع جماعاتها المختلفة التي تتواجد في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في إطار الدولة الأم. بمعنى أن تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالإنتماء ووحدة المصير[2].

الحكم الذاتي: ويعتبر هذا الهدف مرحلة متقدمة عن الهدفين السابقين، ووفقا لهذا النظام فإن الأقلية من خلال حركاتها المنظمة قد تعمل للوصول إلى تحقيق الإستقلال الذاتي للأقاليم التي تقطنها داخل الدول، بحيث تسير شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية، الدينية واللغوية دون مناقشة الشؤون الخارجية، إن تم الاتفاق على ذلك مع هذه الدولة لأن ذلك يبقى من صلاحيات الدولة وحدها. وكثيرا ما يعتبر تحقيق الحكم الذاتي بمثابة مرحلة أولية لتحقيق الإستقلال الكلي أو الانفصال، حيث بإمكان الأقلية التي لا تملك الوسائل الكافية ولا الظروف المناسبة لتحقيق الإستقلال لأقاليمها أن تطالب بالحكم الذاتي كحل أولي، في انتظار توفر الظروف الملائمة[3].

الإنفصالية: وتعتبر كهدف نهائي للأقلية، وذلك من خلال سعيها لإقامة دولة مستقلة والانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها، كما أن انفصالها عن الدولة المركزية يجعلها تسير شؤونها الداخلية والارجية دون أي تأثير خارجي. وبالرغم من أن هدف الانفصالية يعتبر لدى العديد من الأقليات حق من حقوقها الأساسية، إلا أن العديد من الباحثين قدموا مجموعة من الشروط التي تشكل مبررات للمطالبة بالانفصال من أهمها تعرض الأقلية للاضطهاد، أو يكون إقليمها منظم لدولة ما بالقوة، أو فشل نظام الدولة في تأمين الحماية لجماعة الأقلية والمحافظة على حقوقهم الرئيسية.[4]

ثانيا: وسائل تحقيق أهداف أقلية الأكراد: وتنقسم هاته الوسائل إلى نوعين وهما وسائل سلمية وأخرى عنيفة وتتمثل في:

الوسائل السلمية: وتتضمن أن تعمل الأقليات في إطار سلمي من أجل أن تحقق أهدافها، من خلال أن تنظم عمل ذو طابع اجتماعي وذلك بإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية أو منظمات للدفاع عن مبادئها ويغلب على نشاطها أسلوب الحوار وطرح الحجج بغية الاستجابة لمطالبها، وتعمل الأقليات على المشاركة

[1]-المرجع نفسه، ص101.

[2]- المرجع السابق، ص102.

[3]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

[4]- المرجع نفسه، ص 98.

في الحياة السياسية والاجتماعية داخل دولتها من خلال المشاركة في العمليات الانتخابية وأيضا التنمية المحلية والوطنية.[1]

الوسائل العنيفة: وتتمثل هذه الوسائل فيما يسمى بصفة عامة بالتمرد، و هو ما يعبر عن حالة الرفض و المقاومة للسلطة وللنظام السائد، و يتخذ التمرد أشكالا عديدة منها أن يكون تمردا معنويا من خلال رفض الأفكار و طبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرد الفردي، حيث يتم استخدام العنف لعناصر الممثلة للسلطة في أداء مهامها ولكن أخطر أنواع التمرد هو التمرد الجماعي إذ أنه غالبا ما يقترن بالسلاح، حيث يهدف إلى التأثير في النظام السياسي القائم و حتى تغييره جذريا، الأمر الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية و يعتبر العمل المسلح هو الأكثر انتشارا بين جماعات الأقليات خاصة تلك التي تهدف إلى تحقيق الانفصال، ونجاح هذا العمل يعتمد على توفر الدعم بمختلف أشكاله المتمثلة في الجانب المالي والعسكري والاعلامي كما تلعب المساندة الخارجية دورا مهما في تعزيز الموقف وخاصة إن كانت من دول الجوار، بالإضافة لحرب العصابات التي تعد من أخطر أشكال العمل المسلح وأنجحها وذلك باتخاذها أشكالا متميزة من القتال ويمكن أن تواجه الدولة صعوبات كثيرة في التحكم فيها أو القضاء عليها.

وعليه فإن هذه الأهداف التي من شأنها أن تشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة يمكن أن تصل إلى حد تهديد ووحدتها الوطنية وقد تتعدى ذلك إلى المستويين الإقليمي والدولي، خاصة مع انتشار حركات الأقليات في العديد من الدول[2].

المطلب الثاني: حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأكراد

أولا: وضعية أقلية الأكراد في الدول المعنية بها

1-أكراد تركيا: القضية الكردية بدأت مع وصول أتاتورك للحكم واعتماده النهج العلماني في الحكم وقد اعتقد هذا الأخير أنه يمكن خلق قومية جديدة مع انهاء النزاعات العرقية والمشكلات التي عانت منها تركيا في السنوات الأخيرة للدولة العثمانية ولهذا جاء دستوره خاليا من ذكر أي حقوق أو امتيازات لغير الأتراك، وزامن ذلك اعدام القادة الكرد الذين رفضوا محاولة إنكار التميز القومي وتذويبهم في الدولة الجديدة وكذلك سياسة التهجير للعشائر والعائلات الكردية للمناطق الغربية وأيضا اصدار قوانين تمنع التحدث باللغة الكردية ومنع الأكراد من ارتداء زيهم الوطني أو عزف موسيقاهم في الاحتفالات[3]، وقد حدثت ثلاث ثورات أساسية تمثلت في ثورة الشيخ سعيد البيراني وثورة جبال أرارت وثورة درسيم من أجل قيام دولة كردية مستقلة ومع أن هاته الثورات حققت عدة انتصارات وسيطرت على مناطق واسعة إلا أنها فشلت بسبب قوة الطرف التركي ونقص الدعم الخارجي[4]،

---

[1]-حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص52.

[2]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص20.

[3]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

[4]-حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص ص 215-227.

وفي منتصف الستينات نشطت عملية تشكيل الأحزاب السياسية الكردية بسبب تشجيع الأكراد العراقيين لإخوانهم في الدول المجاورة على تأسيس أحزاب ومنظمات سياسية كردية في بلدانهم، ومن أهم الأحزاب وأكثرها فاعلية هو حزب العمال كردستان تركيا سنة 1965 لتيار أيديولوجي تأثر بالأفكار والنشاطات الثورية ذات الطابع الماركسي المنتشرة في الجامعات والمعاهد التركية، وفي عام 1978 تم الإعلان عن برنامجه المتحدث عن نضوج الوضع الاجتماعي والسياسية والذي سمي بمرحلة الثورة الديمقراطية الوطنية والقومية، كما تم اعتماد الأفكار الماركسية اللينينية لتحقيق الثورة والأهداف المتعلقة بها[1]، وعام 1980 شهد بداية النشاط العسكري للحزب والذي وصل لدرجات متقدمة وعالية عام 1984، مما استوجب اصدار قوانين حكومية جديدة واتخاذ تدابير عسكرية للمواجهة من بينها وضع المنطقة الشرقية تحت الأحكام العرفية العسكرية وتشكيل قوة جديدة هي حراس القرى أو المدن من الأكراد المتعاونين مع الحكومة التركية، ووقتها أعلن حزب العمال الكردستاني عن هدفه المتمثل في انفصال كردستان وتأسيس دولة كردية مستقلة عن طريق اللجوء للعنف المسلح ضد الحكومة التركية ومع هذا لم يخف استعداده للتفاوض مع السلطة المركزية حول حلول وسط تضمن الحقوق الكردية وبهذا كان أول حزب يعلن مثل هذا الهدف[2]، ولكن تركيا ظلت تشجع على عدم إقامة منطقة كردية ذات حكم ذاتي، وأثناء تصاعد العمليات الكردية بين عامي 1984 و1987 أصدرت الحكومة التركية مشروع أوزال تضمن إلغاء بعض القوانين المانعة للأكراد من ممارسة النشاط السياسي والثقافي وإطلاق سراح عدد من السجناء السياسيين بالإضافة أوزال أعلن عن تأييده لإنشاء دولة فدرالية في العراق يكون للأكراد قسم خاص فيها وبوفاته طويت صفحة المقترحات الحكومي لتحقيق الأزمة الكردية[3]، وعاد الرئيس التركي ديميريل وحكومته لاستخدام القوة العسكرية بصورة أعنف ضد الأكراد وتجاوز العمليات السابقة عملية عسكرية كبيرة عام 1997 داخل الأراضي العراقية استهدافا لحزب العمال الكردستاني بدعم من الكيان الصهيوني والتعاون معه وفي نفس الوقت قام الحزب بعمليات عسكرية ضد الجيش التركي في الأراضي التركية، وتسبب تواجد أوجلان في سوريا ونشاط حزبه العسكري بتركيا في ازمة دبلوماسية وصلت لتهديد تركيا لسوريا باستعمال القوة إذا لم تسلمها أوجلان ما دفع بالحكومة السورية توجيه أمر له بمغادرة أراضيها وفي عام 1999 تمكنت الحكومة التركية من اختطاف عبد الله أوجلان من نيروبي عاصمة كينيا، ما أضعف الحزب الكردي أما الحكومة التركية فشددت أكثر في استخدام القوة والحل العسكري لمواجهة المشكلة الكردية على الرغم من أن حزب العمال الكردستاني أظهر رغبته في دخول مفاوضات مع الحكومة التركية وإيقاف القتال.[4]

الحكومة التركية فشلت في إيجاد حل دائم للمسألة الكردية والاستجابة لطلباتهم بالحصول عل بعض الحقوق الثقافية واعتمدت على القوة العسكرية في الحل فقط.

---

[1]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 91-93.

[2]-المرجع نفسه، ص 94.

[3]-أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 155.

[4]-حامد محمود عيسى، مرجع سابق، ص ص 329، 330.

2-أكراد إيران: يعتبر أكراد الإيران من الشعوب العريقة ويسكن في الجزء الشمالي ويطلق على منطقته الكردستان الشرقية ويعتمد على الزراعة، وقد ظهرت أول بوادر الحركة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى مع مبادئ ويلسن ال14 واتفاقية سيفر، ثم أنشئت جمعيات كردية ساهمت في تشجيع قائد عشائري كردي إسماعيل أغاسي سيمكو على شن ثورة مسلحة ضد السلطة المركزية في 1920 بغية استقلال كردستان ما استقطب أعداد كبيرة من الأكراد حوله، ولكن المذبحة التي قام بها ضد الأشوريين والمسيحيين جعلت حركته تتقوقع في محتواها العشائري وتفشل في تحقيق الأهداف البسيطة وانتهى الأمر باغتيال السلطات الإيرانية لسيمكو في 1930،[1] وتعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول للحركة الكردية ذلك أنه تم اقتسام ايران بين القوات البريطانية والسوفييتية هذه الأخيرة كان الأكراد ضمن منطقتها التي عملت على تشجيع الحركة القومية الكردية وتأجيجها وقيام أول تجمع قومي ثقافي كردي عرف باسم الكوملة عام 1942 في مهاباد ثم تحول لحزب سياسي أطلق عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة محمد قاضي عام 1945 ثم الإعلان عن قيام جمهورية مهاباد الكردية عام 1946؛ ولكن في عام 1947 تخلى السوفييت عن مهاباد بعد اتفاقهم مع ايران في تزويدهم بالنفط والغاز وتركوا جمهورية الأكراد لمواجهة القوات الإيرانية التي قامت بإسقاط جمهورية مهاباد وإعدام محمد القاضي ومجموعة من كبار رجال الدولة[2]، وفي بداية الستينات قامت ثورة يوليو في العراق والدعم الكبير الذي أعطي لأكراد العراق وتضمين بعض الحقوق لهم في الدستور، واجه شاه ايران حالة جديدة وصعبة في التعامل مع الأكراد الإيرانيين فسارعت حكومته لنشر اللغة الفارسية بالمنطقة الكردية وحظر اللغة الكردية في المدارس مع إبقاء البث التلفزيوني باعتبار أنها تعد لهجة من لهجات اللغة الفارسية، والعمل على صهر الأكراد داخل المجتمع الإيراني وكذلك التشديد على جميع المستويات بالإضافة لحملة واسعة من التهجير مورست ضد الأكراد.[3] وقد استعاد الحزب الديمقراطي الكردستاني نشاطه في بداية السبعينات وبرزت قيادات جديدة على رأسها الدكتور عبد الرحمان قاسملو، ولكن هذا الحزب فضل العمل من العراق وليس من إيران. وقد استطاع شاه الحصول على تعهدات من الملا البرزاني أن يمنع الأخير إثارة المشكلة الكردية مقابل الدعم المادي والعسكري، واستمر هذا الحال حتى مرحلة الانتفاضة ضد شاه فانتفض الأكراد أيضا وحدثت العديد من العمليات العسكرية والتنظيمية لإعادة هيكلة الحزب الديمقراطي الكردستاني،[4]

وبعد نجاح الثورة الحكومة الجديدة لم تمنح الأكراد حقوقهم نظير مشاركتهم بل طالبتهم بالانضمام للمد الشيعي الإسلامي ونسيان مطالبهم القومية، وبعدها برزت الحرب الإيرانية العراقية التي مكنت الحكومة الإيرانية من القضاء على الحركة الوطنية الكردية والاهتمام بالشئون الداخلية وملاحقة المعارضة التي شملت القيادات الكردية

---

[1]-أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 173، 174.

[2]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 128-129.

[3]-المرجع نفسه، ص131.

[4]-محمد صادق صبور، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص88.

ما أدى لانقسام الأكراد وانكماش دور معارضتهم في مناطق نائية أو اللجوء للجبال ودول الجوار بعيدا عن قاعدتهم الشعبية. [1]

إيران استطاعت محاصرة الحركة الكردية المتواجدة بها من خلال منعها من تحقيق أهدافها السياسية وحصرت مطالبها في المجالات الثقافية والاقتصادية فقط.

3-أكراد سوريا: خلال الانتداب الفرنسي على سوريا ظلت مناطق انتشار الأكراد تحت السيطرة الفرنسية بالرغم من أنها كانت تحت إدارة الأعيان الأكراد اللذين أبدوا معارضة لتشكيل إدارة مركزية من شأنها أن تحد من نفوذهم وامتيازاتهم داخل هذه المناطق،[2] ولكن القوات الفرنسية تمكنت من مواجهة هذه المعارضة وفرض إدارتها على المناطق الكردية بسوريا أي أن الجماعات الكردية عرفت طيلة تاريخها معارضة ورفضا للخضوع لأي نوع من السيطرة أو الإدارة الأجنبية إذ قاومت مختلف أشكال الغزو والاحتلال. وعملت السلطات الفرنسية على تسهيل إدارتها في سوريا والمناطق الكردية بها من خلال مواجهة التطلعات الكردية ومنع تطاولها من خلال عدم تقديم أي امتيازات سياسية لرؤساء القبائل والعشائر الكردية، ففي إطار تقسيم فرنسا لسوريا الكبرى لم تمنح الأكراد دولة خاصة بهم كما فعلت مع الجماعات والفئات الأخرى. ولكن عرفت الجماعات الكردية داخل سوريا مجالا من الحريات الثقافية والسياسية، حيث سمح لهم باستخدام اللغة الكردية وإصدار منشورات بها، مع السماح بممارسة العادات والتقاليد الكردية وإنشاء الجمعيات وغيرها، إلا أن التعليم باللغة الكردية كان محظورا،[3] ذلك كان من أجل كسب تأييدهم الذي سهل الإدارة الفرنسية داخل المناطق الكردية فلم يشكلوا خلال فترة الانتداب تهديدا فعليا وهاما لسوريا، إذ عملت فرنسا على استمالة هذه الجماعة إلى جانبها دون منحها امتيازات فعلية.

وبعد استقلال سوريا سنة 1946 لم تعترف النخبة العربية الحاكمة بالحقوق القومية للأكراد، إلا أنهم لم يمنعوا من استخدام اللغة الكردية، و العديد من الأكراد حضوا بمنصب نواب في البرلمان السوري(الحزب الشيوعي) في الفترة الممتدة ما بين 1954 و 1958 ،كما تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري سنة1957 مطالبا بالاعتراف بالأكراد كجماعة عرقية داخل سوريا وبحقوقها الثقافية وضرورة مساهمتها في الحياة السياسية السورية،[4] ثم الوحدة العربية السورية التي جاءت مع إنشاء الجمهورية العربية المتحدة والتي تضم كل من سوريا، ليبيا ومصر ما بين 1958 و 1961 شددت سوريا في سياستها اتجاه الأكراد، حيث تم حظر التعليم والنشر باللغة الكردية، كما تعرض الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري لعمليات متابعة، أدت إلى القبض على مؤسسه نور الدين زازا (لاجئ كردي تركي في سوريا) ،إضافة إلى هذا فقد أقر الدستور السوري آنذاك بأن الشعب السوري هو جزء من الأمة العربية بتاريخه وحاضره ومستقبله، وجاءت هذه السياسة نتيجة

---

[1]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص 135.

[2]-محمد صادق صبور، مرجع سابق، ص91.

[3] -Sabri Cigerbi, **Les kurdes et leurs histoire**, Paris : L'Harmatton, 1999, p164.

[4] -Ibidem.

تخوف سوريا من تنامي دور الحزب وإمكانية وصوله إلى ما وصلت إليه الحركات الكردية الأخرى في كل من تركيا والعراق وإيران آنذاك، مما قد يسمح له بأن يصبح قوة مؤثرة داخل السياسة السورية، إلا أن هذه الإجراءات لم تحد من استمرار نشاطات هذا الحزب[1].

وبداية من سنة 1961 اتبعت سوريا تعريب الأقاليم الكردية، من خلال تهجير الأكراد من مدنهم وقراهم إلى داخل المدن السورية بالجنوب، أي العمل على إقامة حزام عربي لفصل الأكراد عن بعضهم البعض في الدول الأخرى، إلى جانب اتخاذ إجراءات استثنائية في حق الأكراد منها إصدار الحكومة السورية في 23 أوت 1962 القانون رقم 93، الذي بموجبه لم تمنح الجنسية السورية ل % 40 من سكان مقاطعة الجزيرة ومن نتائجه آنذاك 120ألف كردي لم يمنحوا الجنسية السورية بهذه المقاطعة، كذلك منعت ممارسة مختلف النشاطات الكردية سواء الثقافية أو السياسية، فتراجع الحزب الديمقراطي الكردستاني السوري، نتيجة الملاحقات التي تعرض لها من قبل السلطات السورية، كما عملت على نشر الثقافة العربية داخل المدارس، إضافة إلى إنشاء العديد من القرى الحديثة في الأقاليم الكردية حملت أسماء عربية، مع تغيير أسماء قرى ومدن أخرى من الكردية إلى العربية، ومع ذلك قامت سوريا بتجنيد الأكراد سنة1967 لمحاربة إسرائيل على جبهة الجولان، وفسرت هذه الإجراءات السورية على أنها هدفت إلى التشديد على النشاط الكردي بسوريا.

وقد استمرت عمليات دمج الأكراد في إطار المجتمع السوري بعد تولي حافظ الأسد سنة 1971 منصب رئيس الجمهورية السورية الجديدة، وفي سنة 1976 صدر قرار رسمي بتوقيف عمليات تحويل الأكراد[2] فعرفوا بعدها تسامحا تدريجيا في التعبير عن هويتهم الثقافية، كما تم إطلاق سراح المساجين منهم، حتى أنه أصبح لهم مساهمة في الحياة السياسية السورية، ولقد فسر هذا التغيير في السياسة السورية اتجاههم بأنه كان يهدف إلى تخفيف الضغط على هذه الجماعات، بغرض إشراكهم في مواجهة الحركات الإسلامية التي شهدتها سوريا بشكل واضح مع بداية سنة1980 ، خاصة من جانب السنيين. أي محاولة كسب تأييد الأكراد لمنع إمكانية نمو جهة معارضة أخرى، واستخدامهم كطرف مساعد في تصفية بعض الحسابات والخلافات العالقة مع دول أخرى من المنطقة كتركيا والعراق.[3]

ثانيا: القدرة على استجابة الأنظمة السياسية لمطالب أقلية الأكراد

وهذا معناه مدى قدرة النظام السياسي على ضبط السلوك الاجتماعي لعلاقات الأفراد والمجتمعات، وغابريال ألموند يرى أنه يمكن دراسة ذلك من خلال القدرة التنظيمية الاستخراجية من خلال هدف عملية التنظيم وأساليبها ومدى تكرار هذه الأساليب، وحدود التسامح المتاحة وكذلك مدى قدرة التزام المواطنين بها.[4]

---

[1] -Idem, p165.

[2] -Ibid, p166.

[3] -خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 138، 139.

[4] -حسان بن نوى، مرجع سابق، ص118.

ومعظم حركات الشرق الأوسط تهتم بالحد من اقتراب الأقليات للسلطة السياسية، وتمارس عليها حدا سياسيا كبيرا كاستعباد الأكراد والشيعة والفلسطينيون من السلطة والمشاركة السياسية في العديد من الدول، كون مطالب هذه الجماعات تهدد البناء الاجتماعي للنخب القومية وكذلك تسجل أعلى معدلات التوتر الديمغرافي.

والهوية القومية تعتبر عملية جوهر بناء الأمة لأنها تحقق الولاء كما يجب توفرها على قدرة تكاملية واندماجية من خلال عدة آليات كنظام التعليم الجماهيري وأدوات التنشئة السياسية المكرسة لمفهوم المواطنة. [1]

وقد نجح النظام السوري كونه يحترم الأديان ويسمح بإقامة الشعائر شرط ألا تخل بالنظام السياسي، وقد سجلت بداية الانفتاح من عام 1990 تاريخ الانتخابات التشريعية الرابع لمجلس الشعب السوري، انتخاب 84 نائب سوري مستقلا من أصل 250 نائب من بينهم مسيحيون ومن بينهم نائب قومي أشوري وثلاث نواب أكراد.

أما بالنسبة للنظام العراقي فالحكومة المركزية الموجودة في بغداد والمنتخبة ديمقراطيا فشلت في جلب الأمن والاستقرار لباقي العراق، وتعتبر تركيبتها الحالية أضعف الأطراف الموزعة على أقاليم كردية سينية وشيعية، باعتبار أن هذه الكتل قائمة وموجودة بحد ذاتها ولكل منها مصالح ووجود سياسي واجتماعي متميز[2]. أما تركيا والمتمثلة بحزب العدالة والتنمية بعد إدراكه صعوبة احتواء الحراك الكردي السياسي والثقافي نظرا للتغيرات السياسية وفواعلها العميقة، حاول النظام التركي احتواء الحركة بالاستجابة النسبية لهم والتكيف معهم وليس بمواجهتهم حيث قام بالاستجابة لمطالب الأقلية الكردية الثقافية خوفا من التمرد والعصيان المدني والذي يكون له تداعيات داخلية خطيرة حيث قامت بتعديلات دستورية أقرها البرلمان بعد استفتاء 26 سبتمبر 2001 باستخدام لغات غير التركية منها العربية والكردية في النشر والإعلام، وقد رأت الأقلية بأن هذا اعتراف رسمي ولكن نسبي بوجودهم وذلك لعدم إدراجها اللغة الكردية كلغة رسمية ثانية لدولة تركيا[3].

المبحث الثالث: تأثير أقلية الأكراد على أمن منطقة الشرق الأوسط

تشكل أقلية الأكراد أحد المعادلات الأساسية والهامة لما لها من أهمية كبيرة في التأثير على الحدود الداخلية للدولة ويمكن أن يتعدى هذا التأثير إلى المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الداخلي

أي أقلية يمكن أن تؤثر داخليا وذلك من خلال دور النظم السياسية في الدولة وطبيعة مطالب الأقلية وأيضا دور العامل الخارجي؛ فبالنسبة للنظم السياسية إذا عجزت عن بناء أطر ومؤسسات من خلالها تحقيق الرضا للأقليات يخلق ضعفا في الترابط الاجتماعي داخل الدولة ما يؤدي للاختلاف والتنافر فالنزاع داخل المجتمع، بمعنى أن الدول التي لا تراعي خصوصيات الأقليات فيها قد تلجأ لاتباع سياسات تعاملها بها من المحتمل أن المطالب تكون نتائجها وخيمة فاتباع سياسة القمع أو الاضطهاد أو حتى التمييز في مواجهة مطالب الأقليات من قبل

---

[1]-المرجع نفسه، ص119.

[2]-حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص54.

[3]-خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

النظام السياسي يمكن أن يولد شعور الحرمان ويزيد من نسبة حدوث التوتر والنزاع.[1] أما بالنسبة لطبيعة المطالب فهذا يبرز المشكلة الداخلية بين الدولة والأقليات المتواجدة بها فمثلا عند المطالبة بالانفصال مع اللجوء إلى العنف وكذلك تحقيق درجة عالية من الحكم الذاتي من شأنه أن يخلق تهديدا لوحدة الدولة، ويؤثر على الانسجام بمختلف أشكاله الذي يعد عاملا من عوامل الإستقرار داخل أي دولة ما يؤدي إلى تصاعد هذه الأعمال مع مقاومة الدولة لهذه المطالب.[2] وعند الحديث عن دور العامل الخارجي فنراه مجسدا من خلال تأزيم الموقف بين الدولة وأقلياتها من خلال عدة أساليب أهمها استخدام الأقليات كورقة ضغط لتهديد أمن الدولة واستقرارها، ما يعني أن التدخل يمكن أن يفتعل النزاعات الداخلية من خلال الاعتراف بمطالب هذه الجماعات، وحتى تقديم الدعم بمختلف أشكاله من دعم عسكري أو مادي أو حتى إعلامي لنشر تطلعات الأقلية[3].

المطلب الثاني: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الإقليمي

وجود الأقلية وبروزها مرتبط أساسا بالدولة التي تظهر فيها وفي إطارها تحدد العلاقة بين الأقلية ودولها وداخلها تظهر مطالب الأقليات بأشكالها المختلفة، وقد تكون الدولة سببا في نمو شعور قومي متميز للأقليات بإتباعها لسياسات تقضي من خلالها على الأقليات مما يدفعها إلى الالتحام والترابط ومقومات الدولة التي تنتمي إليها، إلا أن هناك تفاوت في درجة خطورة الأقليات ومطالبها السياسية والإجتماعية فالأقلية التي تطالب بالمساواة والتوزيع الجغرافي فالأقليات التي تطالب بالمساواة والعدالة التوزيعية لا تشكل تهديد للدولة إلا أن عدم الاستجابة لمطالبها يؤدي إلى المطالبة في أغلب الأحيان يؤدي المطالبة بالانفصال من خلال تعبئة جميع أفراد هذه الجماعة[4] .

فنتيجة للارتباط الطائفي أو السياسي من الطوائف والقوميات مع مجموعات من الدول في الشرق الأوسط ينعكس على طبيعة العلاقات البينية والاستقرار بين الدول في الإقليم الواحد، كنتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها، فمثلا علاقات تركيا بالعراق وسوريا اتجاه حزب العمال الكردستاني في عام 1998 عندما قررت تركيا استئصال حزب العمال الكردستاني من خلال ملاحقته بقواعد دعمه في سوريا، توجهت أنقرة إلى الدولة السورية بتهديدها بعدم القيام بأي عمل عسكري، فحتى وإن بدأت العلاقات مؤخرا بين البلدين تكتسي طابع إيجابي بسبب بروز عناصر إقليمية ودولية استدعت ذلك، فقد بقي تهديد الأكراد مستمرا على مستوى الإستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات فيما بينها من جهة أخرى[5].

المطلب الثالث: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الدولي

---

[1]–حليمة بوزناد، دلال أحسن، مرجع سابق، ص ص 58،57.

[2]–حسان بن نوى، مرجع سابق، ص123.

[3]–عماد جاد، (المتغيرات السكانية والصراعات السياسية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، جانفي 1995، ص70.

[4]– أحمد بن نعمان، **التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف؟**، الجزائر: شركة دار الأمة، 1997، ص70.

[5]–محمد السماك، **الاستغلال الديني في الصراع السياسي**، بيروت: دار النقاش، 2000، ص 160.

أي أقلية ليس لها بعد داخلي أو إقليمي فقط، فقد برز التأثير الدولي للأقلية انعكاسا للانتشار الواسع الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط فقد أكدت العديد من الدراسات الحديثة في مجال النزاعات على أن المحرك للعديد من النزاعات و اللااستقرار في النظام الدولي هو أقلي، إثني، طائفي، قومي، ما يؤدي إلى نشوء الشعور بالوعي الذاتي النوعي لكل أقلية، ما يؤدي إلى انقلاب في غالب الأحيان في بنيان الدولة، بالإضافة إلى صراع دولي و محط اهتمام عالمي فإن مصلحة القوى الكبرى تستدعي التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها و توجيهها كل حسب مصالحه الإستراتيجية دون أن تهدد أمنها الدولي، فالجماعات الأقلية في الشرق الأوسط تسعى إلى الإستقرار بدعم القوة الخارجية لانتزاع حقوق أو تحقيق مصالح من منطلق أن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة، ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمد يدها إلى الخارج[1] .

فإذا كانت الأقلية تؤدي في الكثير من الأحيان إلى المساس بالوحدة الوطنية للدول فإن تأثيرها قد يمتد إلى خارج الدولة وبإمكان ذلك أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الدولي ويفجر النزاعات والحروب عبر العالم وتتزايد خطورة الأقلية على المستوى الدولي عندما يتجاوز نشاط الجماعة الأقلية حدود الدولة إلى طلب الدعم والتأييد من سلطات الدول المجاورة أو عندما تتوجه أعمال العنف عبر الحدود الوطنية أو عندما تكون حركة اللاجئين من هذه الدول إلى الدول الأخرى وهو الأمر الذي يعتبر من بين أخطر المسائل التي تهدد الإستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد باستعمال القوة بدعوى حماية الأقلية وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى توتر العلاقات مع بقية الدول ويهدد الإستقرار الدولي[2].

خلاصة

تطرقنا من خلال الفصل الثاني والذي عنوناه بـ: "دراسة تحليلية لأقلية الأكراد في الشرق الأوسط" إلى ما يلي:

الشرق الأوسط يمتلك العديد من الخصائص وأهمية كبيرة سمحت له أن يكون مركز حيوي، وكذلك بفعل تواجد العديد من الأقليات فيه ومن بينها أقلية الأكراد ما يجعله يؤثر ويتأثر بما يحدث على الساحة الدولية.

وتتواجد أقلية الأكراد بأربع دول تتمثل في تركيا، إيران، سوريا وإيران وهناك عدد من قليل منهم متواجدون عبر العالم، تتراوح مطالبهم ما بين تحقيق لمبدأ المساواة في دولهم بينهم وبين المجموعات الأخرى أو الانفصال عن دولهم وضم أقاليمهم من أجل أن يكونوا إقليمهم الخاص وكذلك الحكم الذاتي، وتتحقق هاته المطالب بواسطة نوعين من الوسائل تتمثل في أنها إما سلمية وإما عنيفة، بالإضافة إلى أن قدرة الاستجابة لمطالبهم تختلف من بلد لأخر.

وتأثير هاته الأقلية لا يؤثر على الاستقرار الداخلي للدولة المتواجدة بها وإنما يتعداها ليؤثر على باقي الدول المتواجدة بالإقليم وخاصة التي تتواجد على أراضيها نفس الأقلية ومنه تتعداه إلى التأثير على المستوى الدولي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص165.

[2]-محمد السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام**، لبنان: دار العلم للملايين، 1990، ص190.

الفصل الثالث: دراسة حالة
الأكراد في العراق

تمهيد

تتميز دولة العراق بأنها مختلطة القوميات إذ تعيش فيها أقليات عديدة مختلفة الخصائص ومن بينها أقلية الأكراد، ومن أسباب عدم استقرار هذه الدولة ثراؤها من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية مما أثرت على البعدين الاجتماعي والسياسي للدولة ككل، وهنالك العديد من الأطراف الخارجية التي ساهمت في تأجيج القضية الكردية من بينها دول مجاورة للعراق وأخرى دول بعيدة عنه.

ولذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات

المبحث الثاني: طبيعة الأقلية الكردية وتأثيرها على الأمن القومي العراقي

المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج القضية الكردية العراقية

المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات

تتنوع الخريطة العرقية في العراق ويغلب على المدن العراقية الكبرى أنها مفتوحة مختلطة القوميات وبخاصة المدن الكبرى الثلاث: بغداد والموصل والبصرة ويغلب على العراقيين التعايش فيما بينهم على اختلاف مذاهبهم وقومياتهم.

المطلب الأول: الأقليات الموجودة في دولة العراق

فيما يلي تعريف ببعض هذه الأقليات:

1-التركمان: يعود تاريخ استيطان التركمان في العراق إلى سنة 54 هجرية، وقد بدأ إطلاق اسم التركمان على أتراك العراق في عهد السلاجقة. ويقطن معظمهم في كركوك وبعض مناطق شمالي العراق، ولذلك فهم على احتكاك مباشر مع الأكراد والعلاقة بين الطرفين ليست جيدة، ومؤخراً وقعت اشتباكات مسلحة في كركوك بين الأكراد من جانب والتركمان والعرب من جانب آخر في إطار صراع السيطرة على المدينة الغنية بالنفط. كما تعرض عدد من زعماء التركمان لمحاولات اغتيال يبدو أن وراءها أسباباً عرقية، وهو ما عزز شعورهم بوجود محاولات لاستهدافهم، لكن ما زاد في سوء هذا التصور إحساس التركمان بالتمييز حينما صدر قانون الدولة للمرحلة الانتقالية من غير أن يتضمن كل ما أراده التركمان من حقوق ثقافية ولغوية مماثلة لما حصل عليه الأكراد. وللتركمان حركة سياسية منظمة ممثلة بعدد من الأحزاب والتجمعات الاجتماعية والثقافية تضم أكثر من 15 تنظيما كما أنهم تمكنوا من فرز قيادات سياسية لهم خلال مدة وجيزة، وربما يفسر هذا النشاط إلحاحهم المستمر على نيل ما يصفونه بحقوقهم المشروعة في العراق. كما أنهم أبرز الأقليات العرقية التي تشكو من عدم منحها حقوقاً موازية لأهميتها السكانية الممثلة في مجلس الحكم بعضو واحد، لكن التركمان يعدون أن هذا التمثيل غير كافٍ لاسيما وأنهم يقدرون عددهم بنحو أربعة ملايين شخص، لكن تقديرات أخرى تقول إنهم لا يتجاوزون المليونين، وذلك من غير أن تتأكد صحة أي من التقديرين في ظل عدم وجود إحصاء سكاني دقيق ومعلن[1].

2-الأشوريين: وهم قوم ساميون استوطنوا القسم الشمالي من العراق منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، وسميوا بهذا الاسم نسبة إلى الاسم القديم لعاصمتهم آشور الواقعة على نهر دجلة وهو اسم إلههم، ويطلق اسم الآشوريون حاليا على أبناء كنيسة الشرق القديمة الآشورية والكنيسة الرسولية الجاثليقية القديمة، ويتكلم الآشوريون اللغة الآشوريّة الحديثة والتي تعرف أيضاً باللغة السُّريانية في الأدبيّات الكنسيّة نسبة إلى انتشارها بواسطة كنيسة المشرق التي عُرفت بالسُّريانية.

وبرزوا كقوة منافسة على مسرح الأحداث في الشرق القديم في بدايات الألف الأول قبل الميلاد حين استطاع ملكهم "أداد نيراري الثاني" أن يخضع الأقاليم المجاورة ويتحالف مع بابل، وابتداء من زمن حكم هذا الملك أرخ

[1]-سهير عواد الكبيسي، الصائبة والتركمان والمسيحيون الأكثر استضعافا في العراق، مأخوذ من موقع http://www.albayan.ae/one-world/، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/17 على الساعة 20.02.

الآشوريون أخبارهم بالطريقة المعروفة باسم "اللمو"، وهي إعطاء تأريخ كل سنة يحكم فيها موظف كبير، ابتداء من اعتلاء الملك العرش. ومن أشهر ملوكهم آشور ناصر بال الثاني. وللآشوريين حضور في الساحة السياسية العراقية يتمثل في الحركة الديمقراطية الآشورية المعروفة باسم زوعا وهي تجمع عرقي معارض يسعى لإقامة دولة مستقلة للآشوريين في العراق، ويشغل أربعة مقاعد من الخمسة مقاعد المخصصة للآشوريين في البرلمان الكردي والحزب الوطني الآشوري. ويشكل الآشوريون نسبة 0.5% من مجموع السكان[1].

3-الكلدانيون: الكلدان المعاصرون هم أحفاد سكان بلاد الرافدين الأصليون ويتكلمون الآرامية. تبنى أجدادهم الديانة المسيحية في القرون الأولى من بدء انتشارها. وكنيستهم هي الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية في اتحادها مع الكنيسة الكاثوليكية في روما والوريث الشرعي لكنيسة بلاد الرافدين العريقة هي كنيسة المشرق. وهناك منظمتان تعملان الآن على التعبير عن وتمثيل الطموحات السياسية للكلدان تتمثل في المجلس القومي الكلداني بفروعه وممثليه في أنحاء العالم وحزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني في العراق. ويتوزع الكلدانيون في عواصم العالم وتعد أكبر جالية لهم في أمريكا، إذ يبلغ عددهم 150.000 وهم يتفقون مع سياسة الحكومة الأمريكية في سعيها لبناء عراق جديد على أساس وحدة أراضيه واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والديمقراطية التعددية ولهم بعض المطالب في هذا الشأن. ويبلغ تعدد الكلدان داخل العراق حوالي 650.000 نسمة. أي أنهم يشكلون نسبة 80% من مجموع مسيحي العراق وهذه النسبة لها تأثيرها في الانتخابات. ويعيشون في الجزء الجنوب للعراق على الضفة اليمنى لنهر الفرات[2].

4-الصائبة المندائية: يبلغ عددهم في العراق حوالي 200 ألف نسمة، وتعود جذورهم إلى الشعوب الآرامية من أسلاف العرب، وقد هاجروا إلى العراق في العام 67 الميلادي. يتمركزون في بغداد وفي العمارة والبصرة والناصرية والكوت وديالى والديوانية، ويعيشون على ضفاف الأنهار وخاصة دجلة ويتكلمون لغة خاصة بهم. وقد امتهنوا المهن الحرة مما عزز موقعهم بين الاقوام التي كانت تتعايش معهم بسبب إتقانهم الحرف اليدوية، كالحدادة والنجارة والصياغة وصناعة القوارب والآلات الزراعية البسيطة وغيرها من المهن. ويؤمنون بأن أول نبي ومعلم لهم هو آدم وابنه شيت وسام بن نوح ويحيى بن زكريا (يوحنا المعمدان) عليهم السلام، ويقولون بأنهم يتبعون يحيى. وهم موحدون في ديانتهم لهم كتاب ديني مقدس يدعى (كنزارابا) أي الكنز العظيم، يليه في الأهمية كتاب "دراشة إد يهيا" أو مواعظ وتعاليم النبي يحيى. وترتبط طقوسهم بالماء، وتعنى كلمة صبأ بالآرامية "اغتسل" ويسمون في بعض كتب التاريخ "المغتسلة"، ويرد بعض العلماء مثل ابن قيم الجوزية والباحثين المحدثين مثل أنستاس الكرملي الكلمة إلى الضياء، وفي كتابهم المقدس الكنزاربا نص يقول "سمح لي العظيم بعظمته أن أنشر الضياء، العظيم سمح لي أن أنشر النور" وتعني كلمة مندائي: القديم، وهي كذلك في

---

[1]- إدوارد ميرزا، مستقبل الأشوريين في العراق، مأخوذ من موقع www.irak-k-k.org، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/19 على الساعة 10.25.

[2]-سهيلة عبد الأنيس، الأقليات في العراق، مأخوذ من موقع http://www.ahewar.org، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/01 على الساعة 11.00.

السريانية. ويتطلع الصابئة المندائيون في العراق إلى مرحلة جديدة يعترف فيها بهم كقومية وثقافة لها حقوقها وخصوصيتها، ويكون لهم تمثيل في المجلس النيابي القادم ومدارسهم الخاصة[1].

5 –اليزيدية: يعيش اليزيديون في جبل سنجار شمال العراق وينتمون إلى الأديان القديمة، ينتسبون إلى يزيد بن معاوية فجاءت لاحقة وبتأثير قومي، والصحيح أن النسبة إلى يزدان وهو أحد أسماء الله التي يتعبدون بها، وينسبهم البعض إلى مكان مقدس لديهم في شمال العراق يدعى يزدم، وينسبهم بعض المؤرخين إلى السومرية، وتعني كلمة "أزيدا" بالسومرية الروح الخيرة النقية، ويسميهم البعض عبدة الشيطان لأنهم يعتقدون أن إبليس هو أحد الملائكة بل هو رئيسهم. تعرض اليزيديون لاضطهاد على يد العثمانيين في عهد السلطان سليمان القانوني، ويعتبر عدي بن مسافر الذي عاش في القرن الثاني عشر الميلادي أهم مرجعية لديهم ويضفون عليه قداسة عظيمة رغم أنه مسلم شافعي متصوف، وقد يكون المقصود آدي وليس عدي وإن تأثرت اليزيدية كثيرا بالصوفية. بلغ عدد اليزيديين عام 1977 أكثر من مائة ألف، ولديهم مركز ثقافي اجتماعي في دهوك شمال العراق[2].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمسألة الأكراد في العراق

تعتبر العراق المركز الأساسي لانتفاضات وثورات الأكراد حيث أنها كانت المنطقة الأسخن وملجأ المعارضين الأكراد من دول الجوار.

بين العامين 1919 و1932 شهدت كردستان العراق عدة حركات وانتفاضات مسلحة قامت لدوافع وأسباب مختلفة فبعد الاحتلال البريطاني مباشرة قام الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية بالانتفاض ضد البريطانيين، وذلك بعد تراجع بريطانيا عن فكرة إنشاء دولة كردية بالموصل وسعيها لضمها للعراق لأنها رأت أنه من خلال سيطرتها على دولة العراق والتي كانت بصدد انشائها بواسطة الانتداب ومنها ضمان السيطرة على المنطقة النفطية، ما زاد من حجم المعارضة الكردية حين رفضت مجموعات كردية الانضمام للعراق من خلال استفتاء أجري لتنصيب الملك فيصل ملكا على العراق.[3] وبعدها جاءت حركة الشيخ أحمد البارزاني التي رفضت الهيمنة البريطانية والحكومية التي بدأت تحد من حركة التصرف المحدودة المتمتع بها من قبل الأكراد بصفتهم من سكان المناطق النائية والبعيدة عن السلطة المركزية العثمانية وقد كانت رغبة الأكراد في إنشاء دولة خاصة بهم ثم تزايدت العمليات المسلحة الكردية لمواجهة محاولات الحكومة العراقية الجديدة لإنهاء المخاطر في عموم القطر كما أن بريطانيا طوال الحرب العالمية الثانية زرعت الشقاق بين الحكومة العراقية والحركة القومية الكردية وتمني الأكراد بالاعتراف بحقهم في الحكم الذاتي.[4] وفي سنة 1945 قامت بريطانيا بدعم الموقف العسكري العراقي الهادف

---

[1]–سهير عواد الكبيسي، مرجع سابق.

[2]–رضا سالم داود، الأقلية الأيزيدية في العراق (بحث ي الجغرافيا السياسية)، مأخوذ من موقع www.midad.edu.iq، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/20 على الساعة 22.05.

[3]– محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 209.

[4]–جواد الحمد، **مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000، ص 48.

للقضاء على الحركة الكردية المسلحة بالقوة فتم سحقها وطرد الناجين من قياداتها لإيران عبر الحدود ليلتحقوا بجمهورية مهاباد ولكن هذه الثورة ساهمت في نمو الوعي القومي لدى أكراد العراق وتركيا وإيران.[1] ومن أهم التنظيمات السياسية في العراق هو الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو من أكبر وأقدم تنظيم عسكري وسياسي وتأسس سنة 1946 برئاسة مصطفى الملا البرزاني وهو على نهج الحزب الديمقراطي لكردستان إيران كان يهدف إلى ضرورة الحصول على الحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة العراقية، وقد أظهر رفضه لسياسة التحالف التي انتهجها العراق خاصة في إطار حلف بغداد والتي اعتبرها موجهة ضد الأكراد، وهذا الحزب اتبع مبدأ العمل السياسي السلمي والذي بإمكانه تحقيق الأهداف الكردية دون أن يتخلى عن العمل المسلح إن استدعت الضرورة ذلك كما قد تمكن في مراحل لاحقة تحقيق نتائج هامة لصالح الحركة داخل العراق.[2] وفي 14 جويلية 1958 عرف العراق انقلابا عسكريا بقيادة عبد الكريم قاسم ما أدى للإطاحة بالنظام الملكي وتشكيل النظام الجمهوري، فحصل الأكراد على دفعة كبيرة في مجال تحقيق طموحاتهم القومية فالصحف والمجلات الكردية بدأت بالظهور في بغداد والمدن الكردية كما أن المؤتمرات والاجتماعات الكردية كانت تعقد بمباركة النظام الجديد، إضافة مجلس قيادة الثورة الذي شكل من ثلاثة أشخاص ليحل محل رئيس الجمهورية ضم شخصية كردية وحتى الوزارة ضمت شخصيتين كرديتين، وحتى الدستور المؤقت نص في مادته على أن العرب والاكراد شركاء في الوطن العراقي.[3] ولكن الخلافات اشتدت عندما أقدمت حكومة قاسم على تقليص نفوذ الأكراد والحزب الديمقراطي الكردستاني من خلال ملاحقة قادته والعمل على حله وإلغاء ما نص عليه الدستور العراقي المؤقت.[4] وتأزمت الأوضاع مع قيام موجة من الاضطرابات دعا لها الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمنطقة الكردية سنة 1961، تعبيرا عن رفض السكان لقانون الإصلاح الزراعي وفرض ضريبة على الأرض لكن الحكومة العراقية واجهت هذا الاحتجاج الشعبي بهجوم على كردستان في 1961 ما أدى إلى تزايد العمل المسلح لرؤساء العشائر الكردية لتبدأ مرحلة جديدة من الحروب بين الحكومة العراقية والأكراد إبتداءا من 1962 تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني.[5] وقد شكلت المسألة الكردية أحد أهم أسباب حكومة قاسم والتي وجهت لها العديد من الانتقادات في أوساط قادة الجيش والقوميين العرب وخاصة حزب البعث الاشتراكي العربي الذي ازداد نفوذه داخل الجيش، وبالتالي حدث انقلاب عسكري ثاني سنة 1963بقيادة حسن أحمد البكير من حزب البعث حيث أعلن عن ضرورة تحقيق وحدة الشعب وتعزيز الأخوة العربية الكردية بما يضمن مصالحها القومية واحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية، ولكن حكومة هذا الأخير سقطت بنفس السنة وتولى بعده عبد السلام

---

[1]–خيرة ويفي، مرجع سابق، ص109.

[2]–المرجع نفسه، 110.

[3]–محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص ص 213–216.

[4]–سعد ناجي جواد، أكراد العراق وأزمة الهوية، مأخوذ من موقع http://www.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/20، على الساعة 11.23.

[5]–محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص ص 215،216.

عارف الحكم داخل العراق ودخل في مفاوضات جديدة مع الأكراد ولكن المواجهات عادت من جديد إذ أن الدستور المؤقت عام 1964 لم يأت بما هو صالح للأكراد والمتعلق بالحكم الذاتي ما أدى لزيادة العمليات المسلحة في المنطقة الكردية واتساعها ليزداد أنصارها من القاعدة الشعبية الكردية خاصة مع استمرار دعم الأطراف الخارجية للحركة الكردية.[1] وفي سنة 1970 توصل حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصل إلى السلطة سنة 1968 إلى حل سلمي اعترف بموجبه بحق الاكراد بالتمتع بالحكم الذاتي وكان من المقرر أن يتم تطبيق ذلك سنة 1974 إلا أن الاختلاف كان حول صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي وكذلك حول تحديد المناطق الكردية الخاضعة لهذا الحكم والتدخلات الإيرانية في زمن الشاه والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أفشلت الحل ودفعت لمواجهة مسلحة جديدة انتهت بسحق الحركة الكردية وانهيارها. ومن ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية بين العامين 1980 و1988 وبعدها أزمة الخليج الثانية عام 1991 الذي وضع المنطقة الكردية في حالة من الاضطرابات والبلبلة والفراغ السياسي والعسكري، ما مكن الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني نجل مصطفى البارزاني والذي توفى سنة 1979، وكذلك حزب الاتحاد الكردستاني الذي تأسس سنة 1975 برئاسة جلال الطالباني والمنشق عن الحزب الأول من إعادة تشكيل مجموعة مقاتلين معروفين باسم البشمركة والقيام بعمليات مسلحة ضد القوات العراقية المسلحة، وبعد حرب سنة 1991 ضد العراق وبسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة الكردية الوعرة ارتأت السلطة المركزية في العراق سحب قواتها المسلحة والإدارة المدنية من تلك المنطقة حفاظا عليها من الهجمات المدعومة من جانب الحلفاء.[2] وانتهز الأكراد الغزو الأمريكي على العراق سنة 2003 للوصول إلى معظم حقوقهم التي كانوا يطالبون بها وصارت قوات البشمركة قوية مسلحة وتمكن الأكراد من إنشاء نظام سياسي شبه مستقل في إطار العراق الموحد وإضافة إلى مشاركتهم في السلطة المركزية في بغداد شاركوا في كل مناحي السياسة المدنية.[3]

المبحث الثاني: طبيعة الأقلية الكردية العراقية وتأثيرها على الأمن القومي العراقي

يلعب المكان دورا كبيرا في استقرار أو عدم استقرار سكانه، فإذ كان غنيا من الناحية الجغرافية والاقتصادية توجهت الأنظار إليه، وعندما يكون مجزأ بين عدة وحدات سياسية واجتماعية يؤدي ذلك إلى اضطراب، ويصبح مصدر قلق لتلك الأقلية فيصبح لها تطلعات وحدوية وتعمل جاهدة على إظهار قوميتها وهويتها بين الأقليات الأخرى.

المطلب الأول: طبيعة الأقلية الكردية العراقية

أولا: من الناحية الجغرافية: وتنقسم إلى قسمين أساسيين هما: الجغرافيا الطبيعية لمنطقة كردستان العراق وديموغرافيا الشعب الكردي العراقي

---

[1]–خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص 113،114.

[2]–سعد ناجي جواد، مرجع سابق

[3]–إبراهيم أبو خزام، **الصراع على سيادة العالم**، الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2016، ص 451.

1-الجغرافيا الطبيعية لمنطقة كردستان: تقع كردستان العراق في قارة أسيا في المنطقة الشمالية الشرقية من جزء الوطن العربي الأسيوي والمحصورة بين تركيا، إيران، روسيا، سوريا والعراق، وهي تمتد لتصل في الشمال الشرقي إلى جبال راجوس جنوبا وبعدها تمتد غربا مرورا بالمنطقة الشمالية الشرقية من العراق وتتعرج نحو الشمال الغربي إلى سوريا، ويجد الباحثون صعوبة في تحديد مساحتها إلا أنهم يقدرونها بحدود (410) ألف متر مربع، ويتمركز أكراد العراق في كل من مناطق السليمانية واربيل ودهوك بالإضافة إلى كركوك وبعض أجزاء الموصل وديالي[1].

أي أن مناطق أكراد العراق الشمالية والشرقية تتلاحم مع مناطق أكراد تركيا وإيران، ذلك أن مناطقهم تبدأ من مندلي في الجنوب الشرقي بالعراق حتى جبال حمرين في شرق العراق وجبال سنجار في شماله لتبلغ الحدود السورية[2]، وما يلاحظ أن هذه المناطق تتسم بالانفصال الجغرافي والعزلة عن باقي مدن العراق ما قد يؤثر إلى ضعف في التفاعل الاجتماعي والثقافي مع العرب، وأحيانا قد تودي إلى مشاعر غير ودية، ويمكن وصف منطقة كردستان العراق وتضاريسها كما يلي :

- المنطقة الأولى :هي منطقة شبة جبلية محصورة بين جبال كردستان في الشمال والسهول في الجنوب ولا يزيد ارتفاعها عن 1000 متر من سطح البحر.
- المنطقة الثانية :هي منطقة جبلية تشكل بحدود 5% من مساحة العراق ويصل ارتفاعها إلى3600 متر من سطح البحر، وتشتد هذه المنطقة تعقيدا بسبب الأمطار والثلوج عند الحدود العراقية والتركية والإيرانية، وهذه في الغالب مناطق تتصف بوديانها ووعورة تضاريسها، لذلك فقد أثر هذا الوضع الجغرافي للأكراد على توزيع المدن والكثافة السكانية وتعامل المنطقة مع العامل الخارجي، بحيث تميزت اغلب المدن الكردية بصغر حجمها وعدد سكانها، ومحاولتها المستمرة بتوفير الاكتفاء الذاتي وهذا كله قد ساهم في تعميق عزلتهم الجغرافية[3].

وأما الثروات الطبيعية التي تثير شهية الآخرين في منطقة كردستان العراق موطن الكرد فتتمثل بما يلي:

أ – الثروات المائية :حيث تزخر أرض كردستان بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها العديد من مساقط وشلالات المياه والبحيرات الطبيعية كل ذلك يشكل قوة اقتصادية هائلة سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو زيادة الرقعة الزراعية، ونذكر أن المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان تركيا، فلا عجب أن يكون أهم وأكبر السدود مثل مشروع جنوب شرق الأناضول وسد كيبان على نهر الفرات (تركيا)، وسد صدام في الموصل على نهر دجلة العراق وتقع جميعها على أرض كردية[4].

ب – الثروات المعدنية :يأتي البترول على رأس هذه الثروات، سواء في كردستان العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا، ويقدر احتياطي البترول في كردستان ككل بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، وفي كردستان العراق يوجد البترول بوفرة في حقول كركوك، وعين زالة وخانقين

---

[1]-عبد الرحمان قاسملو، **كردستان والأكراد**، بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر والتوزيع، 1970، ص12.

[2]-جلال الطالباني، **كردستان والحركة القومية الكردية**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970، ص35.

[3]-عبد الرحمان قاسملو، مرجع سابق، ص 102.

[4]-أبو زيد محمد الهادي، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم**، الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2008، ص153.

وبابا كركر وتعتبر هذه الآبار من أغزر آبار البترول إنتاجًا في العالم. وبجانب البترول يوجد معادن أخرى مثل : الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر.[1]

2-ديموغرافيا الشعب الكردي العراقي: توجد صعوبة في تقدير عددهم لعدة أسباب أبرزها عدم قيام الحكومات بإجراء تعداد دوري وعدم إنصافهم بالشكل الذي يظهرون فيه بأنهم أقلية في الدول المتواجدين بها ونجد أن أغلب مناطق تواجد الأكراد تعاني من ضعف في تطوير وسائل النقل والمواصلات، والبنى التحتية وهذا ما أدى إلى إبقاء بعض مناطق الأكراد معزولة عن المجتمع، كما نلاحظ اختلاف مستوى الخدمات والمشاريع بين المناطق الكردية وبقية المناطق للدول المتواجدين بها، بما فيهم العراق تتباين في مستوى الخدمات والمشاريع التي تقدم لمناطقهم بالشكل الذي أشعرهم بضعف الاهتمام بمناطقهم، وعدم مساواتهم مع مناطق البلدان الأخرى، مما جعلهم يتمسكون بمشاعرهم القومية، ويزدادون إحساسا بعدم مساواتهم مع أقرانهم من أبناء الشعب.[2]

ثانيا: من الناحية الاقتصادية: يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة في تفسير التاريخ والصراعات الإنسانية وله الأثر الكبير في إجراء التغيرات المطلوب من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وقضايا التنمية للشعوب، ما ينسجم وأهدافها وتطلعاتها المستقبلية.

ولأهمية هذا العامل فإن الدراسة سوف تعرض أهم خصائص الاقتصاد الكردي حيث إن اقتصاد المنطقة الكردية يتسم بالتخلف نتيجة ضعف التنمية الاقتصادية التي ترتكز على القوى البشرية الماهرة في إدارة متطلبات التنمية والإنتاج وليس غريبًا إن نرى أن الاقتصاد الكردي يقوم على أساس الإنتاج لغرض الاستهلاك، خاصة وأن الطبيعة الجغرافية لمنطقة الأكراد تشكل عقبة في كثير من الأحيان، والتي تحتاج إلى مبالغ كبيرة واستثمارات عظيمة من أجل النهوض بها. وعليه فإن أبرز ما يميز هذه المنطقة في عملية الإنتاج هو الاستخدامات للأغراض الاستهلاكية، واشتغال أغلب سكانها في مهنة الزراعة التي تعتبر المهنة الرئيسية في منطقتهم، ومن ذلك نجد أن الطبقة السائدة هي الطبقة الفلاحية والتي حافظت على خصوصيتها، نتيجة عدم تأثرها بتطورات المدينة التي غالبا ما كانت تجري في المناطق البعيدة عنها.[3]

وفي العراق فإن وضع الأكراد لم يختلف عن أقرانهم في الدول المذكورة حيث شكلت الطبقة الفلاحية السواد الأعظم منها وتميز وضعهم الاقتصادي بالتخلف خصوصا عن مناطق العراق حيث حافظت الطبقة الفلاحية على خصوصيتها ولم تتأثر في التطورات التي شهدتها المناطق الأخرى وخاصة في المناطق الجنوبية منها، مثل التطور النسبي الذي كانت تشهده المناطق العربية كبغداد والبصرة وغيرها[4]. كما نجد أن الطبقة البرجوازية الكردية كانت ضعيفة لسببين هما:

أ – ضعفها الاقتصادي قياسا بأوضاع المنطقة والتأثيرات العشائرية

---

[1]-المرجع نفسه، ص154.

[2]-فاروق عباس، **أزمة نظام الحكم في العراق**، لندن: دار الحكمة، 1995، ص145.

[3]- المرجع نفسه، ص145.

[4]-مير بصري، **مباحث في الاقتصاد العراقي**، بغداد: شركة العمايرة والطباعة المحدودة، 1948، ص95.

ب – تضاريس وجغرافية وموقع المجتمع الكردي وانعزاله عن المجتمع العراقي والذي أدى إلى صعوبة إحداث الأثر والتغيير على النسق الاجتماعي. وأصبح المنتج الكردي لا يستطيع إن يجمع رأسمال كبير، أو حتى القيام بعمليات تجارية كبيرة، إضافة إلى التأثير بمنع نشوء التغير في الانسياق بشكل عام[1].

وأهم ما يميز النشاط الاقتصادي في المناطق الكردية هو توفر قطعان الماشية، وهذا أدى إلى توفير كل ما يحتاجونه من أسباب العيش، وأهم الحيوانات الرئيسية الأليفة لديهم المواشي بأنواعها الغنم والماعز وكذلك الخيل والحمير، للاستفادة من لحومها وألبانها وجلودها وفر للكرد الأموال الطائلة[2]، ويلجأ الكرد إلى زراعة بعض الحقول بالشعير غير أن الغلة التي يحصلون عليها قليلة جدا، لأن حراثة الأرض لا زالت تعتمد على الوسائل البدائية ويستخدم الشعير في صنع الخبز ويقدم أيضا علفا للخيول والمواشي، وهنالك أيضا الصناعات اليدوية وخاصة ما تصنعه النساء من أنسجة وفرش، ويبدين في صناعتهن كثيرا من الذوق والأناقة فيما يخص الملابس والخيام وغيرها.[3]

إن الشعوب الكردية تعيش في فقر مدقع قياسا بتلك الأجناس الأخرى التي تعيش معا ضمن كيان سياسي واحد، ففي العراق نجد الرخاء والترف واضحا في حين يكون العوز هو الآخر على جبين الأكراد.

المطلب الثاني: تأثير الأقلية الكردية من الناحية السياسية والاجتماعية

للأبعاد الاجتماعية والسياسية أهمية كبرى في تعزيز حالة الاستقرار والرضا لدى الشعوب، خصوصا لدى القوميات التي تتميز بتاريخ ووحدة ومشاعر وأمة مشتركة، بالإضافة إلى حجمها السكاني، وتأثيرها في محيطها، لذلك نجد الأقلية الكردية العراقية قد وحدت مشاعرها تجاه قضيتها الأساسية الرامية إلى تحقيق استقلالهم وتطورهم والحفاظ على وحدتهم ومكونات قوميتهم .

أولا: من الناحية الاجتماعية: انعكس البعد الاقتصادي الموضح أعلاه على أوضاع الأكراد وحياتهم الاجتماعية، فالشعب الكردي ينقسم إلى حضر وفلاحين وقبائل من الرحل وشبة الرحل، ولا يزال الحضر أقلية ولكن عددهم أخذ في الازدياد مع تزايد عدد الأكراد الذين ينزحون من القرى إلى المدن، وإن كانت الغالبية العظمى من الأكراد تعيش في قرى صغيرة حيث تحافظ على بيئتها القبلية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، التي كانت ولا تزال تمثل عاملا هاما في انقسام وتشرذم المجتمع الكردي، حيث تتمتع المجتمعات العشائرية بشيء من النفوذ والاستقلال القضائي والإداري الذي يعتمد على الحق العرفي وليس المدني،[4] في حين كان المجتمع العراقي يتمتع في غالبه بأسر مجتمعة ومتناسقة بعكس الأسر الكردية، وتختلف علاقات الإنتاج في المجتمع العربي عن الكردي بأنها لا تعتمد على الطبيعة مباشرة، كما إن المجتمع العربي أوسع من الكردي إذ

---

[1]–شاكر خصباك، **الكرد والمسألة الكردية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973، ص72.

[2]–نيكيتين باسيلي، **الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية**، (تر: نوري الطالباني)، بيروت: دار الشافعي، 2001، ص ص 101، 102.

[3]–المرجع نفسه، ص ص 109–112.

[4]–حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص10.

يتميز بتعدد وتعقد اتصالاته الاجتماعية الحاكمة، وعلى ذلك فقد حلت المؤسسات محل رئيس العائلة في التوجيه وضبط السلوك[1] ولا بد إن نوضح مسالتين أساسيتين في مجال الاختلافات الاجتماعية وهي:

أ- المسالة الثقافية :حيث يتمتع المجتمع الكردي بثقافة ترتكز على الجانب المعنوي والأدبي، ولم تتطور وسائلها بالشكل الذي يجعلها يؤثر في محيطها، في حين أن الثقافة العربية استطاعت وباستمرار ان تتطور وتأثر في محيطها، وهذا جعل الأكراد يعيشون في حالة من النزوح نحو الانعزال، وخاصة أن تكون هناك تعارضات لغوية وثقافية داخل العراق، وإننا نجد بأن الأكراد يتكلمون في الغالب باللغة العربية لكنهم لا يشاركون العرب حسهم القومي بل لا يشعرون بانتمائهم للوطن العربي.[2]

ب- المسألة اللغوية :للغة أهمية في ترابط أبناء الأقلية الواحدة والتعبير عن هويتهم ومشاعرهم ولذلك فاللغة الكردية كان لها دور مميز في البعد الاجتماعي والثقافي للمشكلة الكردية، رغم تأثرها باللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم وعلية فان عامل اللغة أدى إلى صيغة التمايز بين المجتمع الكردي والعربي، وهذا مما سبب عدم تحقيق التكامل القومي في العراق خصوصا وان الأكراد يشعرون بالتهميش والاغتراب وعدم إمكانيتهم تحقيق تطلعاتهم القومية إلا عبر نضالهم من اجل أهداف تلك التطلعات.

إن المجتمع الكردي عبارة عن مجموعة من العشائر تفتقر إلى التماسك والتضامن فيما بينهم، فكانوا يعيشون في جبالهم المعزولة، ويبدون طاعة شديدة إلى شيخ العشيرة، ويخضعون إلى أي نوع من الحكومة طالما كانت سلطتها إسلامية وتدعو إلى تطبيق الشريعة والسنة .وقد يبدو إن مثل هذه الظاهرة قد تكون سائدة في بعض شعوب المناطق المجاورة أيضا،[3] إلا إن قوة وصلابة النظام العشائري للأكراد واستقلالية وحداته الاجتماعية جعلتهم في حالة مختلفة، خاصة عندما كانت الحكومات المركزية، وتحديدًا الدولة العثمانية تستغل وضعهم الاجتماعي وتزيد من ترسيخ استقلالية الوحدات الاجتماعية، أي العشائر، وانعزالها عن البعض وقطع الصلة بينهم سواء من خلال سياسة" فرق تسد "أو عن طريق تأليب بعضهم على البعض، أو استغلال بعض العشائر ضد البعض في حالة قيام تمرد أو ثورة أو محاولة الخروج عن هيمنة السلطة أو تجاوز حدود النظام الاجتماعي السائد ومن ثم إخضاع الجميع في نهاية المطاف وحصرهم في قوالبهم الأصلية وحدودهم الطبيعية .ومما ساعد على استمرار هذا النمط من التركيبة الاجتماعية للنظام الكردي هو تداخله وتفاعله مع عامل الدين ومن خلال رأس أو زعامة هذه التركيبة المتمثلة في شيخ العشيرة .فكلمة الشيخ عند الأكراد لا تعني زعيم عشيرة فحسب كما هو معروف عند العرب، بل يقصد بها ذلك الشخص الديني التقي والورع الذي أوقف نفسه لخدمة الله ودينه، سواء أكان منحدر فعلا من أصول دينية أو مكتسبا لهذه الصفة من الممارسة الدينية في حياته، لذلك نجد بأن الكثير من

---

[1]-ادموند غريب، **الحركة القومية الكردية**، بيروت: دار النهار، 1973، ص13.

[2]-سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988، ص49.

[3]-هادي رشيد الجاوشلي، **القومية الكردية وتراثها التاريخي**، بغداد: مطبعة الارشاد، 1967، ص ص 33-35.

السادة أو الملالي أو الشيوخ يدعون انحدارهم من نسل النبي محمد أو من أئمة دينية معروفة، رغم جذورهم القومية والعرقية المختلفة.[1]

ثانيا: من الناحية السياسية: بدأت المشكلة الكردية بشكل جلي عند اصطدام الدولتين الصفوية الشيعية والعثمانية السنية عام 1514 في معركة جالديران التي كانت كبيرة وغير حاسمة، كان من نتائجها تقسيم كردستان عمليا بين الدولتين الصفوية والعثمانية، فقد كانت كردستان تسود فيها إمارات مستقلة مشغولة بتنظيم شئونها الداخلية.

تغيرت مخططات الأكراد لمستقبلهم، وصاروا يتطلعون إلى الانفصال عن كل الدول التي يعيشون فيها، وإقامة دولة كردية كبرى تقوم على وحدة العرق الكردي، وليس على أية رابطة أخرى، ومن ثم الانفصال عن الخلافة الإسلامية الكبرى القائمة في عصرهم وهي الخلافة العثمانية ولكن في عام 1555 عقدت الدولتان العثمانية والصفوية اتفاقية ثنائية بين السلطان العثماني سليمان القانوني والشاه طهماسب عرفت باتفاقية"أماسيا"، بموجبها تم تقسيم كردستان رسميا وتعيين الحدود بين الدولتين، مما شكل صفعة لآمال الأكراد في الحصول على استقلالهم.[2]

ومنذ زمن طويل والأكراد يحلمون بوطن قومي يجمع شتاتهم ويلم شملهم، فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر الاثنية تجعل الأكراد يرغبون في تأسيس دولتهم الخاصة بهم .ولم تقبل الدول التي يوجد فيها أقلية كردية بذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو في إيران .لكنه وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 أصبح لأكراد العراق وضعا خاصا بهم إذ استطاعوا إن يحققوا ملاذ آمن.

لقد برزت ملامح المشكلة الكردية مرة أخرى وبقوة حين بدأت الروح القومية تنتشر في نفوس المجموعات القومية التي كانت تخضع لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، وهذا شجع القومية الكردية نحو حشد قواهم في تشكيلات عديدة من اجل المطالبة بحق تقرير المصير[3] وكان لإعلان الرئيس الأمريكي ولسن عند انتهاء الحرب العالمية الأولى والذي تضمن ضرورة منح الشعوب التي خضعت للإمبراطورية العثمانية الحق في تقرير المصير، وهذا ساهم في زيادة مساعي ونشاط الأكراد من أجل إنشاء دولة مستقلة لهم تشمل كافة مناطق تواجدهم.[4]

لقد وجد الأكراد أنهم يشكلون أقلية مهمشة تتمتع بملامح وخصائص وتاريخ ولغة وثقافة يميزهم عن الآخرين، فضلا عن ديانتهم بالدين الإسلامي، ويمتلكون مقومات أساسية لمشاعرهم القومية، فالانتماء للوطن الواحد والأمل الواحد والتاريخ المشترك، يعزمون على الإيمان بقضيتهم والعمل على توحيد وطنهم وشعبهم في إيجاد دولة لهم، خاصة وان الشعور الذي طغى داخلهم هو شعور بالاغتراب داخل الوطن الواحد نتيجة بقاء مناطقهم

---

[1]–صلاح بدر الدين، **الأكراد شعبا وقضية**، لبنان: المكتبة التقدمية الكردية، 1987، ص199.

[2]–عصام برزنجي، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، جامعة بغداد: كلية القانون، 1993، ص43.

[3]–حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص 81.

[4]–شاكر خصباك، مرجع سابق، ص30.

معزولة سياسيا واقتصاديا، والذي أدى إلى تنامي شعورهم بالاضطهاد.لذلك فان القضية الكردية تمركزت على ثلاث محاور أساسية هي:

الأول :وجود أمة كردية لها شخصيتها القومية ولها وطن كردي خاص بها.

الثاني :عدم وجود كيان لهذه القومية الكردية يستطيع إن يوحدها ويحقق أهدافها.

الثالث :إن هذه القومية مجزئة إلى عدة أجزاء حسب أماكن تواجدها مما نمى لديهم شعور التجزئة لوطنهم القومي (كردستان) لذلك فإن المشكلة الكردية التي يقاتلون من اجلها تستهدف سيادة ووحدة وحرية وطن الأكراد، خاصة وأنهم يعتبرون رابع أكبر مجموعة عرقية في الشرق الأوسط، ومن أكثر الأقليات عددا في العالم.[1]

المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج القضية الكردية العراقية

جذبت المسألة الكردية في العراق منذ نشأتها في الساحة الدولية اهتمام الأطراف الخارجية بصفة عامة، سواء أكانت مجاورة للعراق أم بعيدة عنه، ويرجع هذا الاهتمام لما تملكه المنطقة من أهمية اقتصادية واستراتيجية، ومنذ بروز القضية ارتبطت العديد من مصالح الدول بها من أجل تنفيذ المشاريع التي من شأنها خدمة مصالح هذه الدول.

المطلب الأول: دور دول الجوار في استغلال وتوظيف المسألة الكردية العراقية

شكلت القضية الكردية العراقية نقطة اهتمام للدول المجاورة والتي لعبت دورا كبيرا في المسألة ومنها:

-الدور الصهيوني في تأجيج المسألة الكردية: بدأ الاهتمام الصهيوني بالمسألة الكردية منذ بدايتها إلى اليوم وذلك من خلال إثارة التصادم بين الأكراد والحكومة المركزية ودعمهم في التمرد، وهذا كجزء من مخطط التفتيت الذي ارتكزت عليه الاستراتيجية الصهيونية في العالم العربي لتحجيم قدراته في مواجهة الكيان الصهيوني. إن الدعم الإسرائيلي للحركة الكردية بدأ قبل إنشاء دولة الكيان الصهيوني حيث كان للوكالة اليهودية مندوب في بغداد تخفى كصحفي وهو روفين شيلوا، وقد غاص بجبال كردستان وطور الصلات مع بعض أكراد العراق عام 1931.[2] كما قدم الكيان الصهيوني الدعم المادي والمعنوي للأكراد في عملياتها المسلحة ضد الحكومة العراقية عام1961 ، إذ درب خبراء عسكريون إسرائيليون المقاتلين الأكراد التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك كوسيلة للحد من التهديد العسكري العراقي المحتمل للدولة اليهودية، وأيضا كوسيلة لمساعدة يهود العراق على الفرار إلى إسرائيل وقد أطلق على عملية التدريب إسم مارفاد.[3] تولى مهمة دعم ضباط ومسبلون صهاينة عدة ومنهم مارخاي، وقد أخذت الاتصالات في بدايتها طابعا سياسيا وفي جنيف عام 1963 التقى شمعون بيريز بعدد من قادة التمرد الكردي الذين أعلنوا عن رغبتهم في الاستعانة بالكيان الصهيوني في العمليات العسكرية التي يقومون بها ضد الحكومة المركزية في بغداد.[4] أما في العام 1966 قام كل من وزير الخارجية

---

[1]-حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، مرجع سابق، ص82.

[2]- وليد عبد الناصر، (الأكراد وإسرائيل)، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، 1999، ص131.

[3]- المرجع نفسه، ص132.

[4]- محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص242.

ورئيس الحكومة الصهيوني بزيارة سرية لطهران ومقابلة البرزاني، وفي تلك الزيارة تم تدشين مستشفى ميداني كهدية من الكيان الصهيوني، إضافة إلى تقديم كميات كبيرة من الأموال والأسلحة الخفيفة والمتطورة المضادة للدبابات والطائرات فضلا عن توفير المدربين لتدريب المتمردين الأكراد على هذه الأسلحة ما استلزم فتح دورات تدريبية لهؤلاء في الكيان الصهيوني وإيران وحتى في منطقة كردستان العراقية،[1] بل وصل الأمر حد إشراف وإدارة ضباط صهاينة لبعض المعارك التي شنت ضد الجيش العراقي، إن جهاز المخابرات الكردي (البرستن) تأسس على يد ضباط صهاينة وكمحصلة فإن نجاح التمرد الكردي في تلك الفترة كان بدعم كبير من الكيان الصهيوني.
كما قد ظل التعاون الكردي الصهيوني مستمرا في الثمانيات والتسعينات، وكانت ذروته في حرب1990 حيث بدأ تدفق الأسلحة على الفصائل الكردية عبر الأراضي التركية، ومع بداية الألفية الجديدة اعتبر الكيان الصهيوني هو الحليف الاستراتيجي للأكراد، فقد وجدوا فيه ما لم يجدوا في الولايات المتحدة الأمريكية أما من الجانب الصهيوني فالأكراد يقدمون أكبر خدمة للمصالح الصهيونية بإزالة أنظمة قومية كالنظام العراقي الذي كان يعتبر في وقت من الأوقات أكبر مهدد لاستراتيجية ووجود هذا الكيان في المنطقة[2].

-الدور التركي في تأجيج المسألة الكردية: شكلت المسألة الكردية هاجسا أمنيا واجتماعيا وسياسيا لدى الأتراك منذ بداية تكوين الدولة التركية المعاصرة على يد مصطفى كمال أتاتورك في بداية العشرينيات من هذا القرن، حينما تم اتخاذ العديد من الإجراءات ضد الشعب الكردي خاصة وأن تركيا بها حزب العمال الكردستاني، وهو ما أدى إلى قيام تعاون بين الدولة التركية والعراقية وتجلى ذلك التعاون برفض هيئة الخبراء الأتراك فحص اللاجئين الكرد في تركيا بعد أحداث الخليج[3]، ومع غزو العراق عام1991 ظهرت معالم سياسة تركية جديدة اتجاه أكراد العراق إذ أن تركيا لعبت دور واضح في التحريض والدعم المعنوي والسياسي لتحرك الكردي في شمال العراق عقب توقف العمليات العسكرية في الخليج العربي، فتبنت الاقتراح الأمريكي بإقامة مناطق آمنة لحماية الأكراد، وحاولت تركيا فيما بعد التعامل مع الواقع الكردي بما يمنح تركيا المواقع لممارسة تأثير على الأكراد حتى لا يشكل هذا الإجراء نموذجا يحتذ به لدى أكراد تركيا[4]، ورغم إعلان الأتراك بأن بلادهم مع وحدة العراق وسلامته الإقليمية إلا أن القوات التركية ساهمت في العدوان الأمريكي على العراق عام 1991 ، إلى جانب قصفها لقواعد حزب العمال الكردستاني المتمركزة في مدينة زاخو بشمال العراق وذلك في الفترة من مارس حتى ماي1995.[5]

تركيا حاولت تعزيز العلاقات مع الفصائل الكردية المسلحة في شمال العراق بهدف إبقاء الباب مفتوح أمام تدخلاتها المستمرة، إلى جانب كون تركيا شريك استراتيجي للكيان الصهيوني في مشاريعه للمنطقة. وبعد وصول

---

[1]-المرجع السابق، ص243.

[2]- فاتح العياشي، الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي –أكراد العراق أنموذجا–، (مذكرة ماستر)، جامعة محمد بوضياف: قسم العلوم السياسية، 2017، ص72.

[3]-محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 234.

[4]-وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص51.

[5]-المرجع نفسه، ص55.

حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا ومحاولة طيب رجب أردوغان إعادة الدولة التركية إلى سابق أمجادها أو على الأقل الوصول بها إلى قوة إقليمية وازنة، وجد في الظاهرة الداعشية ملاذا في إعادة الدخول إلى المنطقة، بزعم حماية الحدود الإقليمية لتركيا، وهو ما يفسر دخول القوات التركية التراب العراقي رغم التظلم الذي تقدمت به العراق إلى مجلس الأمن كون هذا التدخل اختراق لسيادة العراقية، وقد أستغله الأكراد في محاولة السيطرة على مناطق جديدة خارج أربيل[1].

-الدور الإيراني في تأجيج المسألة الكردية: لقد كانت إيران أول من احتضن المسألة الكردية العراقية، حيث جعلت من أراضيها ممرا لكل المساعدات ووفود المخابرات الغربية والصهيونية المتوجهة إلى الحركة الكردية المسلحة، حيث كانت طهران بمثابة الوسيط بين الكيان الصهيوني والحركة الكردية المسلحة وشكلت إيران في عهد الشاه أحد أضلاع المثلث الإيراني الصهيوني الأمريكي الذي تولى رعاية الحركة الكردية المسلحة، وأمدها بعوامل الديمومة والاستقرار عن طريق المساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدم للحركة طيلة قيامها بهدف الاستمرار في إنهاك العراق وزعزعة استقراره الداخلي، وبالتالي صده عن الانشغال بالقضايا ذات الاهتمام العربي المشترك[2]، وبالرغم من سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979 إلا أن السياسة الإيرانية لم تتغير فمنحت الكرد الأراضي الإيرانية كمنطلق لتنفيذ هجماتهم ضد العراق بالرغم من اتفاقية الجزائر، ولقد استغلت إيران حرب 1991 ، في تقديم المزيد من الدعم للأكراد العراقيين، والهدف إضعاف النظام العراقي المترهل أساسا بفعل الحرب ويبقى باب التدخل الإيراني لإثارة هذه المسألة قائما إلى أجل غير مسمى مما يشكل تهديدا مفتوحا وواضح المعالم للأمن الوطني العراقي، ومن ثمة الأمن القومي العربي[3]. لقد ظهر للعيان التحالف الكردي الشيعي ضد الوحدة العراقية مباشرة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وذلك من خلال اقتسام السلطة والنفوذ بين الطرفين، ونتج عن ذلك إهمال لحقوق جزء كبير من المجتمع العراقي المتمثل في السنة العراقيين، فلقد وصلت المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية إلى استغلال الموارد العراقية في تطوير الإقليم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وسيطرة المكون الشيعي على الساحة السياسية العراقية منذ 2003 إلى يومنا هذا.[4]

-الدور السوري في تأجيج المسألة الكردية: تجب الإشارة أولا إلى مظاهر التوتر والعداء الدائم في علاقات البلدين بسبب الخلافات التاريخية والسياسية والإيديولوجية، والنزاع على المياه، وأدى ذلك إلى توظيف المشكلة الكردية من قبل سوريا للضغط على العراق لا سيما في حالات التوتر والأزمات، مثلما حصل خلال الحرب العراقية الإيرانية، إذ وقفت سوريا إلى جانب إيران في الحرب، وقامت بدعم أكراد العراق سياسيا وعسكريا

[1]-فاتح العياشي، مرجع سابق، ص73.

[2]- محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص230.

[3]-وليد عبد الناصر، مرجع سابق، ص 58.

[4]-فاتح العياشي، مرجع سابق، ص74.

وماليا، وإذا كان دور سوريا قد شكل في مراحل سابقة عاملا مساعدا على عدم الاستقرار في العراق لكنه شهد تراجعا خلال السنوات الأخيرة غير أنه ولأسباب موضوعية يبقى ثابتا بين الاتجاه اسلبي والايجابي.[1]

المطلب الثاني: دور الدول الكبرى في تأجيج المسألة الكردية العراقية

هنالك العديد من الدول الكبرى والتي لعبت دورا مهما في المسألة الكردية في العراق ومن بينها:

-الدور الأمريكي في تأجيج المسألة الكردية: بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتمامها بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع القوة البريطانية من جهة، وصعود الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، وعليه دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقات مميزة مع العراق، ووصل الحد إلى غاية قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي عام 1955، وذلك من خلال اتهامه بتقديم مساعدة لقادة الأكراد، وبالرغم من سقوط النظام الملكي عام 1958 إلا أن ذلك لم ينعكس على العلاقات الأمريكية العراقية، وخير دليل على ذلك امتناعها عن تقديم المساعدات للأكراد عام 1961 ، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تغير من سياستها باتجاه دعم الحركة الكردية لا سيما بعد أن أبدى قادة الحركة استعدادهم لتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ومع نهاية الستينيات يتبلور فكر جديد في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في الانتقال من مساعدة الحكومة العراقية إلى مساعدة الأكراد فمدت الحركة الكردية بزعامة مصطفى البرزاني المال والسلاح بشكل سري، كما نسقت مع حكومة الشاه من أجل مساندة المسلحين الأكراد في قتالهم ضد الحكومة المركزية في العراق، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تغير التوجه الأمريكي توقيع معاهدة الصداقة العراقية السوفياتي عام 1972 وقيام العراق بتأميم شركات البترول التي امتلكتها الشركات الرأسمالية الغربية لفترة طويلة[3]. شجع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الأكراد للتمرد على نظام صدام حسين والذي كانت نتيجته تدمير وقمع الآلاف من الأكراد ولولا التدخل المباشر للقوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية، كما استطاعت القيادة الكردية من استعادة وضعها في المنطقة واسترجاع سيطرتها على كافة مناطق كردستان مما دفع إلى قيام واقع شبه انفصالي للمرة الأولى في تاريخ المسألة الكردية.[4] من تحليل العلاقات الأمريكية الكردية نلاحظ أن لكل طرف حساباته فالأكراد روادهم حلم إقامة دولة كردستان في شمال العراق ورأوا في الولايات المتحدة الأمريكية خير حليف في بلوغ هدفهم، والولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الورقة الكردية في اجتياح العراق في 1991، ولقد انتقل التحالف الأمريكي الكردي إلى أرقى مراحله بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، وهو ما مكن الأكراد من تمكينهم من مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية وحكما شبه فيدرالي يمكنهم من الاستقلال ولو نسبيا عن السلطات الاتحادية في بغداد[5].

---

[1]- فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجا)، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: قسم العلوم السياسية، 2009، ص76.

[2]- محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص258.

[3]-أسامة مخيمر، (علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، 1999، ص143.

[4]-محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص265.

[5]-فاتح العياشي، مرجع سابق، ص71.

-الدور الصيني في تأجيج المسألة الكردية: أصبحت الصين تشارك في فترة ما بعد الحرب الباردة، بشكل متزايد في الشرق الأوسط بسبب المصالح القومية الأوسع أي مواصلة نموها الاقتصادي، والحفاظ على النظام السياسي الذي يحكمه الشيوعيين، والدفاع عن سيادتها من التهديدات الأجنبية وغيرها من التدخلات في الشؤون الداخلية، وتوسيع نفوذها العالمي كقوة اقتصادية وسياسية متزايدة. ومنذ إقامة جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 عارضت بكين بشدة الحركات الانفصالية في الخارج كوسيلة للحصول على تأييد لمعارضتها للحركات الانفصالية داخل الصين، وتعتبر بكين رسميا النزعة الانفصالية احدى قوى الشر الثلاث الى جانب الارهاب والتطرف، ويعكس ذلك التزامها الثابت بصون السلامة الإقليمية مهما كانت التكاليف وتعتقد أن تقرير المصير لا ينبغي أن ينطوي بالضرورة على الاستقلال الوطني. أما بشأن سياسة بكين بشأن القضية الكردية أنها جزء من سياستها الشاملة بشأن العراق، والتي بدورها جزء من سياستها تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، جوهرها هو الحفاظ على بيئة اقليمية مستقرة وسلمية تسهل استمرار الاصلاح والتنمية المحلية. فقد دعمت بكين رسميا الحكومة المركزية العراقية في جهودها لحماية السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وتوطيد الاحترام والمساواة والمنفعة المتبادلة على اساس العلاقات الثنائية. وهي تدعم بنشاط إعادة البناء السياسي والمصالحة الوطنية، فضلا عن جهود العراق لمكافحة الإرهاب في محاربة تنظيم داعش[1]. ومع ذلك، هناك العديد من المصالح الكامنة وراء سياسة بكين الكردية تكمن في أن توفر دولة كردية مستقلة يمنح الفرصة لتزويد بكين بحليف جديد في الشرق الأوسط وصك نفوذ جديد في المنطقة، وعلى الرغم من المعارضة الرسمية لبكين للحركات الانفصالية، فإن الشركات الصينية لديها طاقة قوية وحصص اقتصادية في كردستان، مما يجعلها مختلفة عن غيرها من هذه الحركات. إضافة إلى بكين وجدت أن الأكراد حليف إقليمي موثوق به، فضلا عن كونهم يمتلكون ميزات فتاكة وقيمة ضد داعش والقاعدة، وكذلك توفر القضية الكردية للصين نفوذا ضد تركيا التي لا تزال تستضيف الانفصاليين والمنظمات في أيغور وأخيرا تهتم الصين بحقول النفط الغنية في كردستان العراق، والتي يمكن أن تنوع إمداداتها النفطية. ولكن كردستان المستقلة سيكون لها مجموعة من الآثار السلبية على المصالح الصينية والأمن القومي من بينها يمكن لدولة كردية مستقلة أن تطلق العنان لعدم الاستقرار الإقليمي الذي من شأنه أن يضر بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للصين، والتي يمكن أن تشجع حركات انفصالية أخرى للقتال من أجل قضاياهم الخاصة، وأيضا ستواجه ولادة دولة كردية جديدة معارضة قوية من الدول الإقليمية الكبرى، وتؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار، وربما تكون مصحوبة بالحرب. إضافة إلى أن دعم كردستان المستقلة يمكن أن يضر بعلاقات بكين مع القوى الإقليمية التي أمضت سنوات في محاولة تطويرها.[2]

[1]-مردخاي شزيزا، الصين والدولة الكردية المستقلة، مأخوذ من موقع http://plus.google.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/04/14 على الساعة 17.30.

[2]-المرجع نفسه.

-الدور البريطاني في تأجيج المسألة الكردية: سعت بريطانيا إلى إنهاء الثورات الكردية ما بين العامين 1921 و1932 لاستجابة العراق لضغوطاتها المتمثلة بالتوقيع على معاهدة الانتداب السياسي العسكري والاقتصادي كما قدمت الدعم للعسكري للقوات العراقية في قتالها ضد البارازاني، أما في الفترة مابين 1941و 1958 ضغطت على حكومة نوري سعيد بتقديم تنازلات ووعد الأكراد بالحكم الذاتي، كما حثت على تنفيذ برامج تنموية بالمناطق التي يتواجد بها الأكراد وذلك من أجل الحفاظ على امتيازاتهم النفطية في حقول كركوك[1].

وفي عام 1991 وقف الأكراد مع بريطانيا وقوات التحالف التي شنت حملة عسكرية ضد نظام صدام حسين بحيث تمكنوا من جعل منطقة كردستان بعيدة مقابل تشتيت الجيش العراقي واستغلال هذا الوضع لكسب أهداف أخرى، وبقي التنسيق كما هو حتى عام 2003 حيث لعب الأكراد دورا هاما في الإطاحة بالنظام العراقي وحصلوا على امتيازات داخل المؤسسات الجديدة للدولة العراقية.[2]

-الدور الفرنسي في تأجيج المسألة الكردية: لم يكن لفرنسا دور يذكر في السبعينات لكون العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية دبلوماسية في كل المجالات، ولكن في الثمانينات ساندت فرنسا معنويا القضية الكردية من طرف الرأي العام الفرنسي بتأثير من زوجة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتراند لاحتكاكها بالجالية الكردية المقيمة بفرنسا، وعملت على تكثيف نشاطاتها مع الجمعيات الثقافية التي أسسها أكراد العراق لنشر وتدويل قضيتهم في فرنسا ودفع الرأي الفرنسي إلى مساندة فكرة استقلالهم الذاتي، ولكن بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 تحول الموقف السياسي الفرنسي وخاصة في عهد نيكولا ساركوزي حول قضية كردستان العراق، وأصبحت أكثر تعاطفا مع مطالب القضية الكردية إدراكا بأهمية المنطقة من حيث مواردها الطبيعية وإعادة تموقعها في السياسة الدولية الموجهة ضد العراق طمعا في حصولها على امتيازات لشركاتها النفطية الصناعية والإنتاجية.[3]

خلاصة

توصلنا من خلال دراستنا للفصل الثالث المعنون بـ: "دراسة حالة الأكراد في العراق" ما يلي:

-هنالك العديد من الأقليات متنوعة ومختلفة الخصائص تعيش في العراق تؤثر وتتأثر بما يحدث داخله، ومسألة أقلية الأكراد مرت بالعديد من المراحل لتصل إلى ما هي عليه حاليا.

-اثرت الأقلية الكردية من حيث ثرائها الجغرافي والاقتصادي على البعد الاجتماعي والسياسي لدولة العراق مما انعكس على عدم استقرارها.

- هناك دول كان لديها دور كبير ومهم في تأجيج القضية الكردية على فترات زمنية مختلفة منها دول مجاورة للعراق مثل الكيان الصهيوني وتركيا وإيران وسوريا وأخرى بعيدة عنه مثل أمريكا والصين وبريطانيا وفرنسا.

---

[1]-فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص ص 74،75.

[2]-سارة يونس كاكل، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، 2011، ص ص 70،71.

[3]-فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص76.

خاتمة

خاتمة

يعتبر موضوع الأقليات موضوعا معقدا ومتشعبا وحساسا يلعب دورا هاما في القضايا العالمية، وقد تم التوصل لتوضيح أهم جوانبه وذلك وفقا للإشكالية المطروحة المتمثلة في تأثير الأقليات على الشرق الأوسط استنادا لحالة أكراد العراق كما قمنا بتأكيد الفرضيات التي سبق وتناولناها، وعليه خلصنا إلى النتائج التالية:

-تعددت التعاريف والتصنيفات المقدمة للأقليات لكنها تصب في إطار واحد أفراد قليلون يختلفون عن الأغلبية من حيث عدة عوامل وقد تمت دراستها من قبل عدة نظريات ومقاربات أهمها النظرية الإثنو واقعية والمقاربة النظمية.

- تصب تعاريف الأمن القومي في إطار ما تقوم به الدول بما يكفل الحفاظ على سلامتها من التهديدات الداخلية والخارجية وهو يحتوي على عدة أبعاد ومستويات إضافة إلى أنه يحتوي على عدة معايير.

- امتلاك الشرق الأوسط للعديد من الخصائص الجيو استراتيجية سمحت له بأن يكون مركزا حيويا، وقد ساعد وجود العديد من الأقليات في الكثير من دوله ومن بينها أقلية الأكراد على تأثره بما يحدث على الساحة الدولية وتأثيره فيها.

- تتواجد أقلية الأكراد بأربع دول تتمثل في تركيا، إيران، سوريا وإيران وهناك عدد من قليل منهم متواجدون عبر العالم، لديهم مطالب عديدة من أهمها تحقيق المساواة في دولهم بينهم وبين المجموعات الأخرى، الانفصال عن دولهم وضم أقاليمهم من أجل أن يكونوا إقليمهم الخاص وكذلك الحكم الذاتي، وتتحقق هاته المطالب بواسطة نوعين من الوسائل تتمثل في أنها إما سلمية وإما عنيفة، بالإضافة إلى أن قدرة الاستجابة لمطالبهم تختلف من بلد لأخر.

- تأثير الأقلية الكردية لا يكمن فقط في الاستقرار الداخلي للدولة المتواجدة بها وإنما يتعداها ليؤثر على المستويين الإقليمي والدولي كذلك.

أما فيما يخص الاقلية الكردية بالعراق فبالإضافة إلى ما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

- توجد العديد من الأقليات تعيش في العراق تؤثر وتتأثر بما يحدث داخله، ومسألة أقلية الأكراد مرت بالعديد من المراحل لتصل إلى ما هي عليه حاليا.

- الأقلية الكردية من حيث طبيعتها الجغرافية والاقتصادية أثرت على البعد الاجتماعي والسياسي لدولة العراق مما ساهم في عدم استقرارها.

- هناك دول كان لديها دور كبير ومهم في تأجيج القضية الكردية على فترات زمنية مختلفة منها دول مجاورة للعراق وأخرى بعيدة عنه.

خاتمة

-لعبت الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية دورا كبيرا في مسالة انعدام الأمن بالعراق وعموما الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة مستغلة مسألة الاقليات بما فيها الأقلية الكردية.

وما قدمناه من استنتاجات استوجب عددا من التوصيات تمثلت في:

-على الدول التي تحتوي على الأقليات أن تجد حلولا لها لأنها تهدد استقرارها وتعطي الأحقية للتدخل الأجنبي فيها.

-على كل من الدول التي تقتسم إقليم كردستان (العراق، سوريا، إيران وتركيا) أن تعمل مع بعضها البعض من أجل أن تحل القضية الكردية بطريقة سلمية وأن تتفادى قمع حقوق الأكراد.

-على الأكراد أن يدركوا أن التدخلات الخارجية في قضيتهم لا تبقى على حالها وإنما تتغير بتغير الظروف.

-على أكراد العراق أن يدركوا أن ما حققوه من امتيازات على الساحة السياسية ما هو إلا نتيجة دعم من أطراف خارجية استعملتهم لتحقيق ما تصبو إليه داخل الدولة، وإذ هددوا مصالحها الخاصة ستقف متصدية لهم.

ختاما، يمكن القول بأن القضية الكردية عموما والقضية الكردية العراقية على وجه الخصوص تخضع للرهانات والتطورات التي تحدث على الساحة الأمنية العراقية ومنطقة الشرق الأوسط والتجاذبات الإقليمية بين دول الجوار إضافة إلى دور الأطراف الخارجية في تحريك وتأجيج النزاعات العرقية والإثنية بما يخدم مصالحها القومية في المنطقة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

خريطة الشرق الأوسط

خريطة الشرق الأوسط (باللون الأخضر)

المصدر:

http://ar.m.wikipedia.org

الملحق رقم 02

خريطة توضح دول الشرق الأوسط

المصدر:

http://elmarada.org

الملحق رقم 03

خريطة توضح تواجد الأكراد في كل من تركيا، العراق، سوريا وإيران

المصدر:

http://www.kaldaya.net/2013/news/07/jul23_A3_iraqNews.html

الملحق رقم 04

خريطة العراق

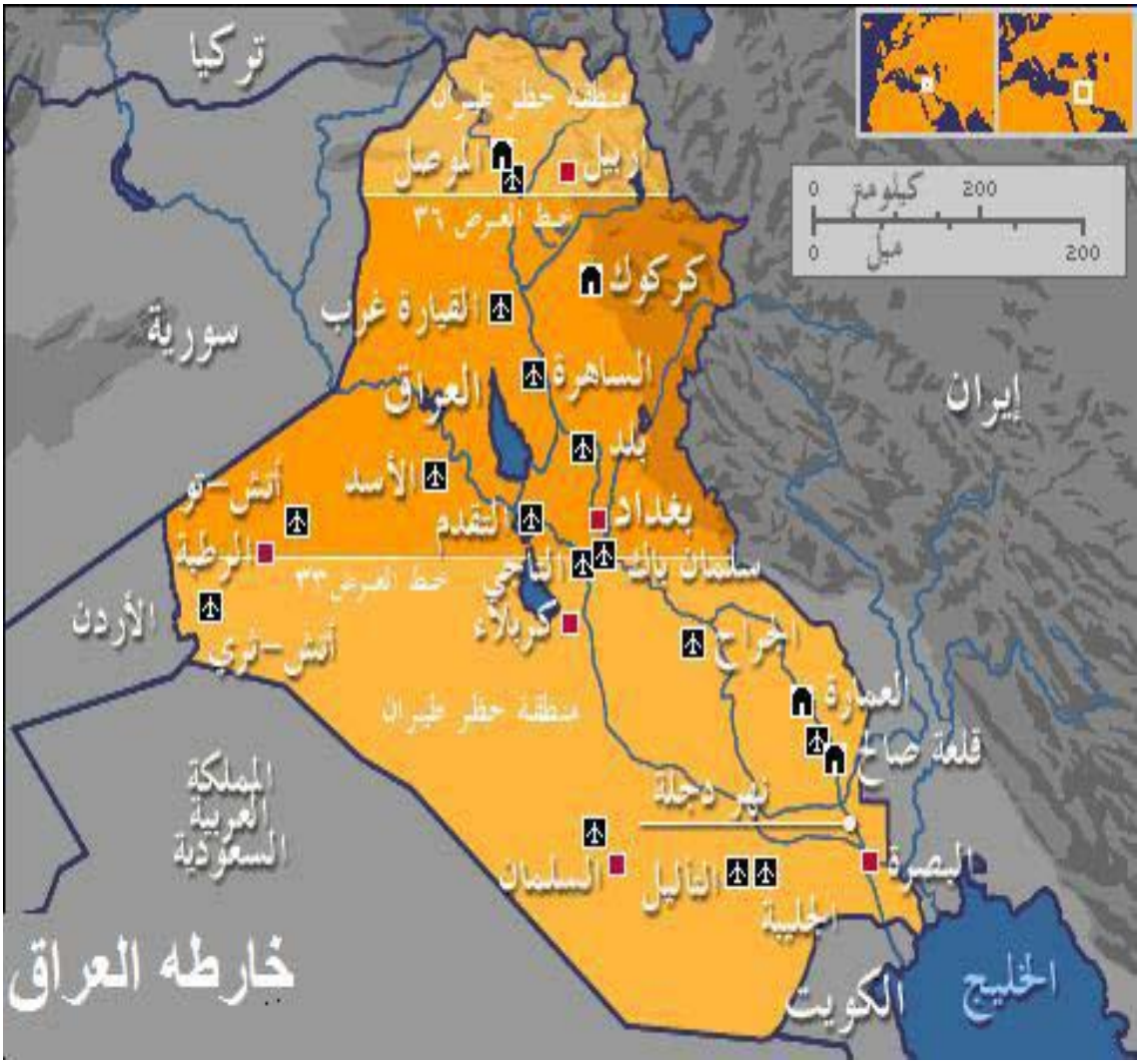

المصدر: فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية، (مذكرة ماجيستر)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: قسم العلوم السياسية، 2009.

الملحق رقم 05

خريطة العراق بحسب التقسيمات الطائفية والعرقية

اللون البني يشير إلى مناطق السنة

اللون العاجي (البيج) يشير إلى مناطق الأكراد

اللون الأزرق يشير إلى مناطق الشيعة

الخطوط البنية في المنطقة العاجية (البيج) تشير إلى مناطق يقطنها خليط من السنة والأكراد

الخطوط البنية في المنطقة الزرقاء تشير إلى مناطق يقطنها خليط من السنة والشيعة

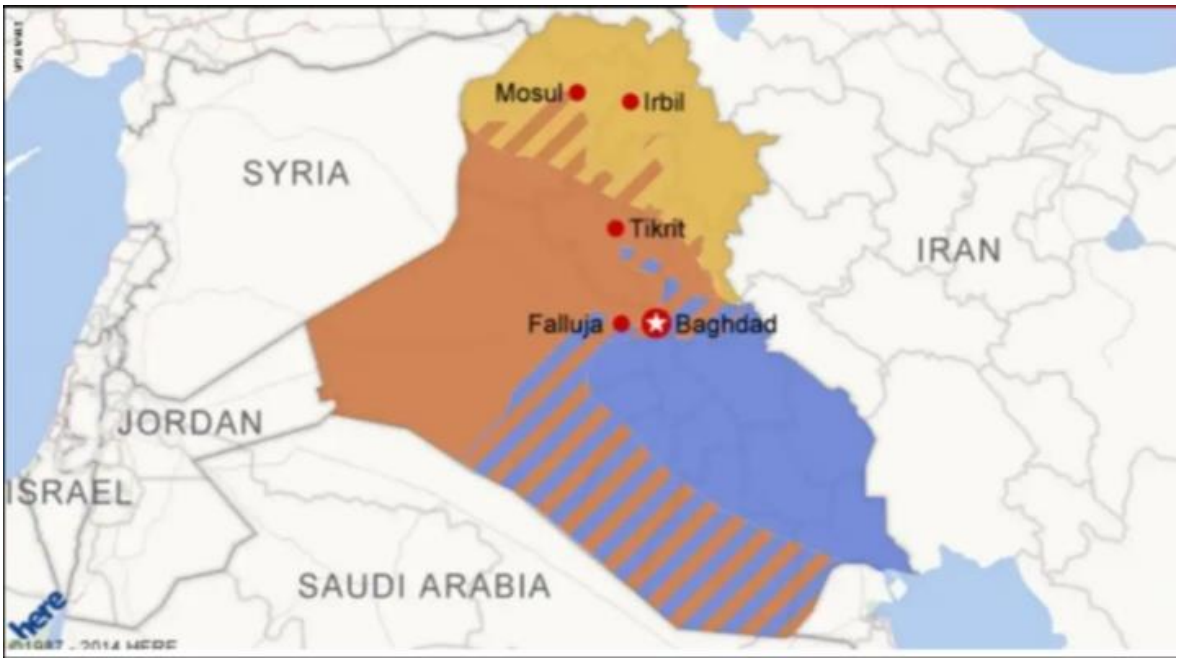

المصدر:

http://arabic.cnn.com/middle-east

الملحق رقم 06: خريطة توزع الأكراد في الشرق الأوسط وقواتهم المسلحة

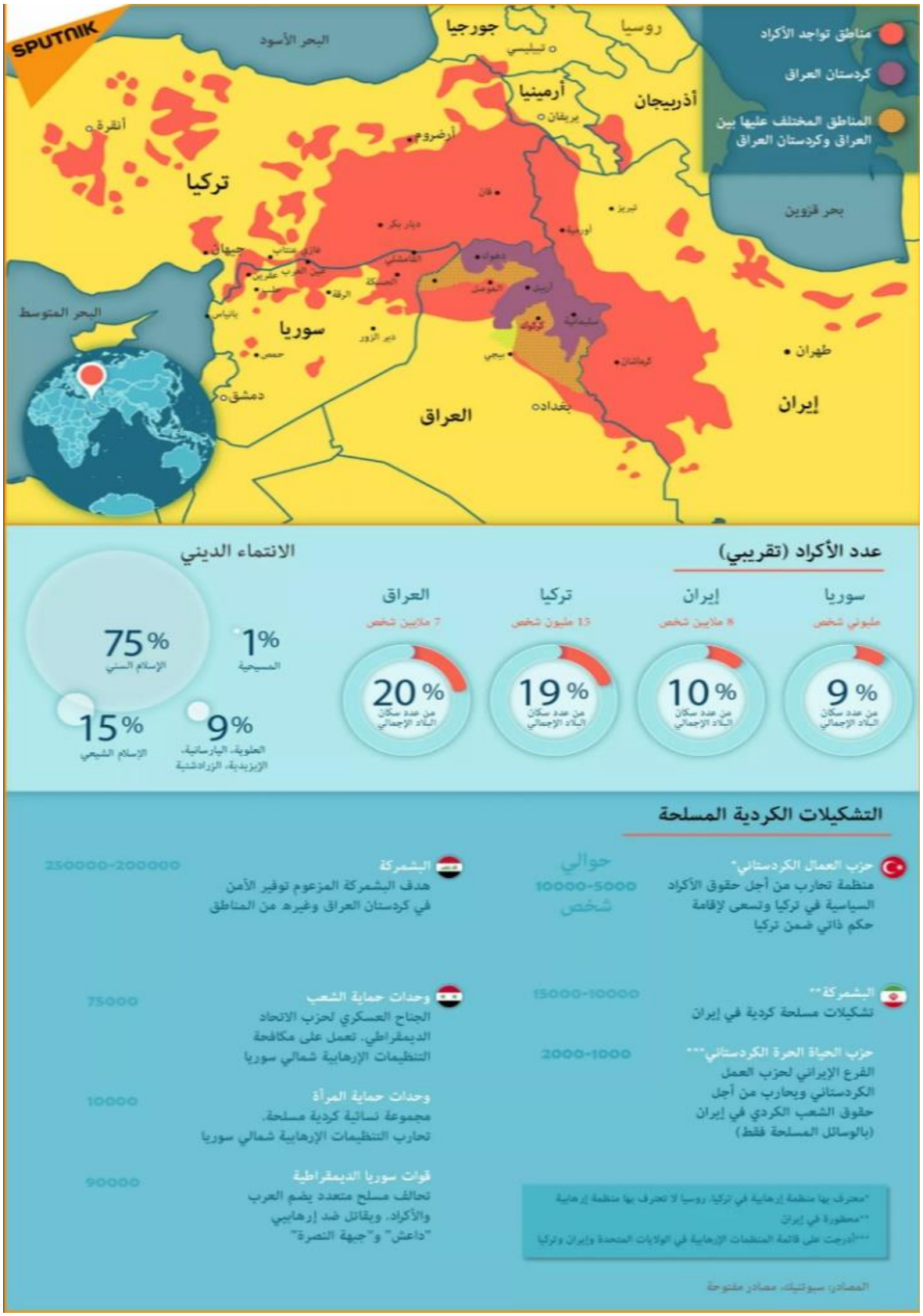

المصدر: http://arabic.sputniknews.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية

القواميس والموسوعات

1-الزاوي الطرابلسي ظاهر، **ترتيب القاموس المحيط**، مصر: مطبعة الاستقامة، ج 3، 1959.

2-حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

3-الكيلاني عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، ج1، 1990.

4-نعمه أنطوان، واخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، بيروت: دار المشرق، ط2، 2001.

الكتب

1-إبراهيم سعد الدين، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، عمان: منتدى الفكر العربي، 1988.

2-أدم سعيد، **البعد الجيو استراتيجي للشرق الأوسط الجديد**، بيروت: دار الفارابي، 2016.

3-إسماعيل سعد الله عمر، **مدخل في القانون الدولي في حقوق الأقليات في القانون الدولي العام والمعاصر**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

4-الإقداحي هاشم محمود، **تحديات الأمن القومي المعاصر**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

5-باسيلي نيكيتين، **الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية**، (تر: نوري الطالباني)، بيروت: دار الشافعي، 2001.

6-بدر الدين صلاح، **الأكراد شعبا وقضية**، لبنان: المكتبة التقدمية الكردية، 1987.

7-برزنجي عصام، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، جامعة بغداد: كلية القانون، 1993.

8-بصري مير، **مباحث في الاقتصاد العراقي**، بغداد: شركة العمايرة والطباعة المحدودة، 1948.

9-البغدادي عبد السلام إبراهيم، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

10-بن نعمان أحمد، **التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي لماذا وكيف؟**، الجزائر: شركة دار الأمة، 1997.

11-بن نوى حسان، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
12-جابر أسماء، يوسف أحمد، **حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
13-جار تيد روبرت، **الأقليات في خطر**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1994.
14-الجداوي قسمة، **المنظمات الدولية المتخصصة**، القاهرة: دار النهضة العربية،1973.
15-الجاوشلي هادي رشيد، **القومية الكردية وتراثها التاريخي**، بغداد: مطبعة الارشاد، 1967.
16-الحمد جواد، **مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000.
17-خاطر نصري ذياب، **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، الجندارية للنشر والتوزيع، 2010.
18-خصباك شاكر، **الكرد والمسألة الكردية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973.
19-دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر: وليد عبد الحي)، الكويت: المؤسسة الجامعي للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
20-الرفاعي إسماعيل محمد، **تحديات الأمن القومي العربي في ظل العولمة**، الأردن: دار الفكر العربي، ط2، 2006.
21-رياض محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
22-زكي صلاح أحمد، **النظام العربي والنظام الشرق الأوسطي**، القاهرة: دار العالم الثالث، 1995.
23-السماك محمد، **الأقليات بين العروبة والإسلام**، بيروت: دار العلم للملايين، 1990.
24-السماك محمد، **الاستغلال الديني في الصراع السياسي**، بيروت: دار النقاش، 2000.
25-شامي صلاح الدين، **الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية**، مصر: منشأة المعارف، 2001.
26-الشقنقيري محمد، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1977.
27-صبور محمد صادق، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.
28-طشطوش هايل عبد المولى، **الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2011.

29-قياتي عاشور، **الامن القومي العربي: التحديات وسبل المواجهة**، جامعة بني سويف: حولية كلية الأداب، 2017.

30-عباس فاروق، **أزمة نظام الحكم في العراق**، لندن: دار الحكمة، 1995.

31-عبد الوهاب علاء، **الشرق الأوسط الجديد: سيناريو الهيمنة الإسرائيلية**، القاهرة: سينا للنشر، 1995.

32-العزاوي محمد دهام، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

33-عيسى حامد محمود، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.

34-عيسى حامد محمود، **القضية الكردية في تركيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

35-غريب ادموند، **الحركة القومية الكردية**، بيروت: دار النهار، 1973.

36-الكعكي يحي أحمد، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

37-محمود جمال الدين محمد، **الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار الكاتب المصري، 1992.

38-مراد علي عباس، **الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

39-مهنا محمد نصر، **الأمن القومي العربي في عالم متغير**، الإسكندرية: المكتب الجامعي، 1994.

40-ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

41-الهادي أبو زيد محمد، **الشيعة والسنة والأكراد في العالم**، الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2008.

42-وهبان أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.

المجلات

1-جاد عماد، (المتغيرات السكانية والصراعات السياسية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، جانفي 1995.

2-سالم صلاح، (المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة)، مجلة السياسة الدولية، العدد116 ، أفريل 1994.

3-عبد الناصر وليد، (الأكراد وإسرائيل)، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، 1999.

4-مخيمر أسامة، (علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية)، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، 1999.

5-مدرو محمد، (استخدام الأقليات في الصراع في العالم الإسلامي)، مجلة المختار الإسلامي، العدد 3، ماي 1988.

المذكرات

1-ادابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي، (رسالة ماجيستر)، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2012.

2-أبو الريش محمد خالد، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي، (رسالة ماجيستر)، جامعة الأزهر غزة: برنامج ماجيستر دراسات الشرق الأوسط، 2013.

3-بوزناد حليمة، أحسن دلال، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط-أكراد سوريا أنموذجا-، (مذكرة ماستر)، جامعة العربي التبسي: كلية العلوم السياسية، 2016.

4-الشاعر ديما، التأثير بالآخرين والعلاقات العامة، (بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات العامة)، الأكاديمية السورية الدولية: الجمعية الدولية للعلاقات العامة، 2009.

5-العساف فايز عبد الله، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق أنموذجا)، (رسالة ماجيستر)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: قسم العلوم السياسية، 2009.

6-العياشي فاتح، الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي –أكراد العراق أنموذجا-، (مذكرة ماستر)، جامعة محمد بوضياف: قسم العلوم السياسية، 2017.

7-كاكل سارة يونس، الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع، (رسالة ماجيستر)، جامعة الشرق الأوسط: قسم العلوم السياسية، 2011.

المواقع الإلكترونية

1-أحمد عمر يحي، مستقبل المشكلة الكردية في إيران، مأخوذ من الحوار المتمدن، بتاريخ 2020/03/02، على الساعة 11.50

2-إسماعيل محمد صادق، الأقليات في الخليج العربي فقه تأمل، مأخوذ من موقع http://www.islamonline.net.article.html، بتاريخ 2020/02/16 على الساعة 18.10

3-جناحي عبد الله، الأقليات والأكثريات في دوائر الهوية الثقافية البحرين نموذجا، مأخوذ من موقع www.ads.googl.com، بتاريخ 2020/02/16، على الساعة 16.34

4-جواد سعد ناجي، أكراد العراق وأزمة الهوية، مأخوذ من موقع http://www.aljazeera.net، اطلع عليه بتاريخ 2020/03/20، على الساعة 11.23

5-داود رضا سالم، الأقلية اليزيدية في العراق (بحث في الجغرافيا السياسية)، مأخوذ من موقع www.midad.edu.iq، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/20 على الساعة 22.05.

6-شزيزا مردخاي، الصين والدولة الكردية المستقلة، مأخوذ من موقع http://plus.google.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/04/14 على الساعة 17.30

7-عبد الأنيس سهيلة، الأقليات في العراق، مأخوذ من موقع http://www.ahewar.org، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/01 على الساعة 11.00

8-الكبيسي سهير عواد، الصائبة والتركمان والمسيحيون الأكثر استضعافا في العراق، مأخوذ من موقع http://www.albayan.ae/one-world/، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/17 على الساعة 20.02.

9 -ميرزا إدوارد، مستقبل الأشوريين في العراق، مأخوذ من موقع www.irak-k-k.org، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/19 على الساعة 10.25.

باللغة الأجنبية

1- Cigerbi Sabri, **Les kurdes et leurs histoire**, Paris : L'Harmatton, 1999.

2- Veiter Theodore. **Comanentary on the concept of concept of nation** "human rights journal, vol VII.2.4 Paris 1974 p274.

الفهرس

فهرس الموضوعات

المحتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	01
الفصل الأول: مدخل نظري ومفاهيمي	
تمهيد	07
المبحث الأول: الأقليات دراسة نظرية	08
المطلب الأول: مفهوم الأقليات	08
المطلب الثاني: تصنيف الأقليات	10
المطلب الثالث: المقاربات النظرية لدراسة الأقليات	12
المبحث الثاني: الأمن القومي دراسة مفاهيمية	14
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي	14
المطلب الثاني: أبعاد ومستويات الأمن القومي	15
المطلب الثالث: معايير الأمن القومي	16
المبحث الثالث: الشرق الأوسط دراسة في المفهوم	18
المطلب الأول: مفهوم الشرق الأوسط	18
المطلب الثاني: الجذور التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط	19
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأقلية الأكراد في الشرق الأوسط	
تمهيد	24
المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية للشرق الأوسط	25
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط	25
المطلب الثاني: التوزيع الجيوسياسي للأقليات في المنطقة	26
المبحث الثاني: وضع أقلية الأكراد في الشرق الأوسط	28
المطلب الأول: أهداف أقلية الأكراد ووسائل تحقيقها	28
المطلب الثاني: حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأكراد	30

المبحث الثالث: تأثير أقلية الأكراد على أمن منطقة الشرق الأوسط	35
المطلب الأول: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الداخلي	35
المطلب الثاني: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الإقليمي	36
المطلب الثالث: تأثير أقلية الأكراد على الاستقرار الدولي	36
خلاصة الفصل الثاني	37
الفصل الثالث: دراسة حالة أكراد العراق	
تمهيد	40
المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات	41
المطلب الأول: الأقليات الموجودة في العراق	41
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمسألة الأكراد في العراق	43
المبحث الثاني: طبيعة الأقلية الكردية وتأثيرها على الأمن القومي العراقي	45
المطلب الأول: طبيعة الأقلية الكردية العراقية	45
المطلب الثاني: تأثير الأقلية الكردية على الأمن القومي العراقي	48
المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج القضية الكردية العراقية	51
المطلب الأول: دور دول الجور في استغلال وتوظيف مسألة أكراد العراق	51
المطلب الثاني: دور الدول الكبرى في استغلال وتوظيف مسألة أكراد العراق	54
خلاصة الفصل الثالث	56
خاتمة	58
الملاحق	60
قائمة المراجع	67
الفهرس	74
الملخص	78

الملخص

الملخص باللغة العربية

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في معرفة تأثير الأقليات على الأمن القومي في الشرق الأوسط بالاستناد إلى أقلية أكراد العراق، وقد أثار هذا الموضوع اهتمام الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية لحساسيته وربطه باستقرار الدولة القومية وكذا الاستقرار الإقليمي والدولي.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا لثلاثة فصول: الفصل الأول عبارة عن مدخل نظري للمفاهيم، أما الفصل الثاني هو دراسة تحليلية لأقلية الأكراد في الشرق الأوسط، وأخر فصل هو دراسة حالة أكراد العراق، كما اعتمدنا على المناهج التالية: المنهج الوصفي، المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة.

وفي الختام خلصنا إلى أن أقلية الأكراد من أحد أهم المسائل المطروحة في ظل ظهور عدد من المتغيرات التي تؤثر على القضايا الأمنية وبدورها تؤثر سلبا أو إيجابا على الدول الموجودة بها، كما تتعدى تأثيراتها النطاق الإقليمي.

وقد لعبت الأقلية الكردية دورا كبيرا في تحديد الخارطة السياسية للعراق من خلال قيامها بدور مركزي في الحياة السياسية لهذه الدولة، اذ رغم حصول الكرد على امتيازات كبيرة لم يحصل عليها أكراد الدول المجاورة إلا أنهم كانوا دائما مصدر تهديد لاستقرار العراق. والسبب راجع إلى الخلافات مع الحكومة العراقية إضافة إلى علاقات الكرد مع القوى الإقليمية والدولية مما جعل العراق عرضة للتدخلات الأجنبية وغذى النزعة الانفصالية للأكراد التي تهدد وحدته. كما لعبت دول الجوار والدول الكبرى دورا مهما في تأجيج القضية الكردية العراقية وخاصة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحقيق مصالحهما الإستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط.

الملخص باللغة الإنجليزية

The aim of this thesis is to know the influence of minorities on national security in the eastern region based on the case of the Iraqi Kurds. This topic has aroused the interest of many researchers and scholars in international relations due to its sensitivity and complexity; and its link to the internal stability of the nation state as well as regional and international stability.

We divided our study into three chapter: the first chapter is a theoretical and conceptual introduction, the second one is an analytical study of the Kurdish minority in the Middle East, and the last is a case study of the Iraqi Kurds. Moreover, we have adopted the following methods: the historical method, the descriptive method and the case study approach.

In a conclusion, the Kurdish minority is one of the most important issues raised in light emergence of a number of variables that negatively or positively affect security issues in the countries that they are located and extend beyond the regional and international levels. This Kurdish minority played a major role in determining the Iraq political map despite the fact that it obtained privileges that Kurds of neighboring countries did not enjoy. In addition, this minority has always been a threat's source to the Iraq stability due to the differences with Iraqi government in addition to the Kurds' relations with regional and international powers. What made Iraq vulnerable to foreign interference and fueled the separatism tendency of the Kurds that threatens its unity. Neighboring and the major countries have played an important factor in fueling the Iraqi Kurdish issue, especially the Zionist entity and the U.S.A.